مع تراجع الحديث عن التهدئة، واندلاع خلافات كبيرة داخل الكابينت الإسرائيلي، رفع الاحتلال من وتيرة عدوانه على قطاع غزة، مع ارتكابه مجزرة جديدة وتدمير المزيد من المباني، فيما ردت المقاومة الفلسطينية بسرعة، مهددة تل أبيب برد مزلزل، وذلك بعد توسيعها نطاق مدى صواريخها

التصعيد يعطل جهود التهدئة

المقاومة تهدد برد مزلزل على الجرائم الإسرائيلية

دمر الاحتلال برج الجلاء الذي يضم مكاتب إعلامية (محمد عابد/فرانس برس)

للحديث تتمة...

الأسد والمتاجرة بالقضية الفلسطينية

عيسى سميسم

لطالما اتسمت مواقف النظام السوري مما يجري في فلسطين المحتلة بالتناقض والمخاتلة والمتاجرة بالقضية الفلسطينية، اكتسب نظام الأسد، الأب والابن، الجزء الأكبر من شرعيته أمام الجمهور السوري والعربي من خلال رفع شعارات الدفاع عن القضية، وشعارات المقاومة والصمود والتصدي بدون تنفيذ أي منها. بل على العكس قام خلال العقود الماضية بمنع كل أشكال المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، عبر الأراضي السورية. ووقّع النظام مع المحتل اتفاقاً تكفل من خلاله بحماية حدود إسرائيل من أية عمليات مقاومة. ففي غمرة العدوان الإسرائيلي المستمر منذ أيام، استغلت وسائل إعلام النظام السوري الحدث للتغني بصمود الشعب الفلسطيني، وبانجازات المقاومة الفلسطينية، لكن من دون أي ذكر لحركة حماس أو أي من الفصائل التي تقود المقاومة ضد الاحتلال، وإنما اكتفت بكلام عام، واستعادة للشعارات التي يرفعها النظام نصرة لفلسطين بدون أي موقف فعلي.

ولا يمكن إغفال أن النظام نفسه الذي يتغنّى بإنجازات المقاومة سبق أن دفع بقيادة حركة «حماس» إلى مغادرة الأراضي السورية في بداية الثورة السورية، إثر ضغوط عليها للاصطفاف إلى جانبه ضد الثورة. وخلال أحداث الثورة السورية منذ عشر سنوات، عمل النظام على التنكيل بالفلسطينيين في سورية، ودمّر، بدون مبررات عسكرية، أكبر تجمعاتهم المتمثلة في مخيم اليرموك، بحجة محاربة تنظيم داعش، وأطبق عليهم حصاراً عبر منع الطعام عنهم ما تسبب في موت عدد منهم جوعاً. كما وضع الشباب الفلسطيني في سورية أمام أحد خيارين، إما محاربة المعارضة السورية أو الاتهام بالخيانة والاعتقال، ما دفع أكثر من نصف عدد الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في سورية إلى مغادرتها، فيما يعيش المتبقون ظروفاً سيئة بعد تدمير مخيماتهم في جنوب دمشق وغربها وفي محافظة درعا جنوب سورية.

طعن النظام القضية الفلسطينية في أكثر من مناسبة خلال العقود الماضية، التي ارتكب خلالها مجازر بحق فصائل المقاومة الفلسطينية، وأنشأ فرعاً أمنياً خاصاً تحت اسم فرع فلسطين مهمته اعتقال كل من ينتسب لفصيل مقاوم لإسرائيل من السوريين والفلسطينيين أو أية جنسيات أخرى. والآن يتمسك تشهد الحدود مع لبنان والأردن تحركات شعبية لنصرة القدس وغزة، لم يسمح النظام بمثل هذه التظاهرات، بل لم تشهد جميع مناطق سيطرته تظاهرة واحدة للتضامن مع ما يجري في فلسطين.

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

في الوقت الذي استمرت فيه المواجهات مع الاحتلال في مختلف المناطق الفلسطينية، تزامناً مع الذكرى الـ 73 للنكبة، صعدت إسرائيل من عدوانها على قطاع غزة بشكل كبير، من خلال ارتكاب المجازر عبر تدمير المنازل فوق رؤوس قاطنيها، بالإضافة إلى سياسة استهداف الأبراج، فيما لا تزال الضبابية تلف موضوع التهدئة بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية، وسط تخبط إسرائيلي فيما يتكشف تباعاً مزيد من تفاصيل فشل خديعة «الاجتياح البري» التي أدارها جيش الاحتلال، والتي كانت يفترض أن تسمح له بتنفيذ أكبر عمل عسكري خلال العدوان على قطاع غزة بحثاً عن «نصر» يبرر من خلاله التجاوب مع مساعي وقف إطلاق النار.

وفي مقابل التصعيد الإسرائيلي الدموي، أكدت المقاومة الفلسطينية استعدادها لمعركة طويلة الأمد، قد تمتد إلى 6 أشهر، وتوسيع المستوطنات والمدن التي ستستهدفها، والتي شملت، أمس السبت، للمرة الأولى مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

وارتكب الاحتلال مجزرة فجر أمس السبت، في مخيم الشاطئ غربي مدينة غزة، ما أدى إلى مقتل 10 أشخاص، من عائلتي أبو حطب والحديدي، هم 8 أطفال وامرأتان، مستبقاً اجتماعات سيعقدها نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الإسرائيلية – الفلسطينية، هادي عمرو، مع المسؤولين الإسرائيليين اليوم الأحد، قبل أن يتوجه إلى الضفة الغربية المحتلة لإجراء محادثات مع المسؤولين الفلسطينيين، بهدف تحقيق «هدوء دائم»، بحسب نائبة المتحدثة باسم وزارة الخارجية جالينا بورتر. وتواجه واشنطن انتقادات تتهمها بعدم بذل جهود كافية لوقف العنف بعد عرقلة انعقاد اجتماع لمجلس الأمن الدولي كان مقرراً الجمعة الماضي، والتي وافقت على أن يعقد اليوم الأحد. وقال قيادي في حركة «حماس» لـ«العربي الجديد»، إن «هناك جهوداً وعروضاً بمبادرات جديدة كل ساعة تقريباً، ولكن لا اختراق جدياً حتى اللحظة». يأتي ذلك بعدما مددت القيادة المصرية مهمة الوفد الأمني المتواجد في تل أبيب لمواصلة المهمة المكلف بها، والمتعلقة بالتوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار، ومن ثم الشروع في مفاوضات متعلقة بالتهدئة. وكشفت مصادر مصرية خاصة مطلعة على جهود الوساطة الأسباب وراء تعثر التوصل لاتفاق حتى الآن، في ظل التحركات الدولية من جانب كل أميركا ومصر وقطر، والمبعوث الأممي. وقالت «هناك أزمة حقيقية هذه المرة، متمثلة في حجم الخسائر الكبير التي كبدتها المقاومة الفلسطينية للإسرائيليين، على المستويين السياسي والاقتصادي، في وقت لم تكن الحكومة الإسرائيلية تتوقع هذا التطور الهائل في قدرات فصائل قطاع غزة، وحركة حماس خاصة، وسط فشل معلوماتي كبير من جانب أجهزة جمع المعلومات الإسرائيلية في تحديد بنك أهداف حقيقي، لمستودعات صواريخ المقاومة، وأماكن تصنيعها، ومواقع تواجد بطاريات إطلاقها بالقرب صوب الأراضي المحتلة والمستوطنات».

وبحسب المصادر فإن «هناك خلافات كبيرة داخل الكابينت (المجلس الوزاري المصغر) في إسرائيل، واتهامات لأجهزة المعلومات بتوريط الحكومة والجيش في معركة طويلة لم تكن مدروسة جيداً، ولم تتوفر لها المعلومات الدقيقة». وأضافت «الحكومة الإسرائيلية في مأزق حقيقي، فهي ترغب في إنهاء تلك المعركة سريعاً نظراً للتطورات

> أكدت المقاومة استعدادها لمعركة قد تمتد إلى 6 أشهر

> أعلنت «سرايا القدس» انطلاق حملة صاروخية جديدة

والتداعيات الكبيرة التي لحقت بالمرافق والاقتصاد بالمجمل، ولكن في المقابل لا يمكنها الإقدام على تلك الخطوة قبل تحقيق نصر كبير على الأرض على حساب فصائل المقاومة في غزة، وهو ما ترفضه حركتا حماس والجهاد، اللتان أعلنتا للوسطاء، وعلى رأسهم مصر، استعدادهم لوقف إطلاق النار غير المشروط، والذي يبدأ من عند جيش الاحتلال»، مؤكدين وفقاً للمصادر «أن أي هجوم إسرائيلي سيستتبعه رد فوري ولن يتم الصمت إزاءه».

يأتي هذا في وقت من المرشح تصاعد الأحداث، إثر كشف الاحتلال تدمير بنايات سكنية وأبراج، وهدد سكان المزيد منها لإخلائها قبل قصفها، فيما وجهت «كتائب القسام»، الذراع العسكري لحركة «حماس»، رسالة تحذير لتل أبيب، في أعقاب تدمير برج الجلاء الذي يضم مكاتب لعدد من وسائل الإعلام والوكالات بما في ذلك مكتب قناة الجزيرة. وقال المتحدث باسم الكتائب أبو عبيدة إنه «بعد قصف البرج المدني في غزة، على سكان تل أبيب والمركز المزلزل». وذكرت قناة «الجزيرة» أن الجيش الإسرائيلي دعا «سكان تل أبيب للدخول إلى الملاجئ والبقاء فيها حتى إشعار آخر». وكان أبو عبيدة ذكر أنه بمجرد التلويح بقصف برج مدني في غزة، وجهنا رشقة صاروخية باتجاه تل أبيب، معلناً أن الكتائب جهزت نفسها لقصف تل أبيب لستة أشهر متواصلة. وأعلنت «سرايا القدس» انطلاق حملة صاروخية باتجاه المدن والبلدات المحتلة وغلاف غزة. وذكرت وكالة «الأناضول» أنه للمرة الأولى سقطت صواريخ أطلقتها الفصائل الفلسطينية، من قطاع غزة، في مناطق خالية بالقرب مستوطنات شمالي الضفة الغربية المحتلة. وأضاف الاحتلال، فجر أمس السبت، مجزرة جديدة إلى سجله الحافل في قطاع غزة، إذ دمر منزلاً لعائلة أبو حطب في مخيم الشاطئ غربي مدينة غزة، ما أدى إلى مقتل 10 أشخاص، من عائلتي أبو حطب والحديدي، هم 8 أطفال وامرأتان، مستبقاً اجتماعات سيعقدها نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الإسرائيلية – الفلسطينية، هادي عمرو، مع المسؤولين الإسرائيليين اليوم الأحد، قبل أن يتوجه إلى الضفة الغربية المحتلة لإجراء محادثات مع المسؤولين الفلسطينيين، بهدف تحقيق «هدوء دائم»، بحسب نائبة المتحدثة باسم وزارة الخارجية جالينا بورتر. وتواجه واشنطن انتقادات تتهمها بعدم بذل جهود كافية لوقف العنف بعد عرقلة انعقاد اجتماع لمجلس الأمن الدولي كان مقرراً الجمعة الماضي، والتي وافقت على أن يعقد اليوم الأحد. وقال قيادي في حركة «حماس» لـ«العربي الجديد»، إن «هناك جهوداً وعروضاً بمبادرات جديدة كل ساعة تقريباً، ولكن لا اختراق جدياً حتى اللحظة». يأتي ذلك بعدما مددت القيادة المصرية مهمة الوفد الأمني المتواجد في تل أبيب لمواصلة المهمة المكلف بها، والمتعلقة بالتوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار، ومن ثم الشروع في مفاوضات متعلقة بالتهدئة. وكشفت مصادر مصرية خاصة مطلعة على جهود الوساطة الأسباب وراء تعثر التوصل لاتفاق حتى الآن، في ظل التحركات الدولية من جانب كل أميركا ومصر وقطر، والمبعوث الأممي. وقالت «هناك أزمة حقيقية هذه المرة، متمثلة في حجم الخسائر الكبير التي كبدتها المقاومة الفلسطينية للإسرائيليين، على المستويين السياسي والاقتصادي، في وقت لم تكن الحكومة الإسرائيلية تتوقع هذا التطور الهائل في قدرات فصائل قطاع غزة، وحركة حماس خاصة، وسط فشل معلوماتي كبير من جانب أجهزة جمع المعلومات الإسرائيلية في تحديد بنك أهداف حقيقي، لمستودعات صواريخ المقاومة، وأماكن تصنيعها، ومواقع تواجد بطاريات إطلاقها بالقرب صوب الأراضي المحتلة والمستوطنات».

وبحسب المصادر فإن «هناك خلافات كبيرة داخل الكابينت (المجلس الوزاري المصغر) في إسرائيل، واتهامات لأجهزة المعلومات بتوريط الحكومة والجيش في معركة طويلة لم تكن مدروسة جيداً، ولم تتوفر لها المعلومات الدقيقة». وأضافت «الحكومة الإسرائيلية في مأزق حقيقي، فهي ترغب في إنهاء تلك المعركة سريعاً نظراً للتطورات والتداعيات الكبيرة التي لحقت بالمرافق والاقتصاد بالمجمل، ولكن في المقابل لا يمكنها الإقدام على تلك الخطوة قبل تحقيق نصر كبير على الأرض على حساب فصائل المقاومة في غزة، وهو ما ترفضه حركتا حماس والجهاد، اللتان أعلنتا للوسطاء، وعلى رأسهم مصر، استعدادهم لوقف إطلاق النار غير المشروط، والذي يبدأ من عند جيش الاحتلال»، مؤكدين وفقاً للمصادر «أن أي هجوم إسرائيلي سيستتبعه رد فوري ولن يتم الصمت إزاءه».

يأتي هذا في وقت من المرشح تصاعد الأحداث، إثر كشف الاحتلال تدمير بنايات سكنية وأبراج، وهدد سكان المزيد منها لإخلائها قبل قصفها، فيما وجهت «كتائب القسام»، الذراع العسكري لحركة «حماس»، رسالة تحذير لتل أبيب، في أعقاب تدمير برج الجلاء الذي يضم مكاتب لعدد من وسائل الإعلام والوكالات بما في ذلك مكتب قناة الجزيرة. وقال المتحدث باسم الكتائب أبو عبيدة إنه «بعد قصف البرج المدني في غزة، على سكان تل أبيب والمركز المزلزل». وذكرت قناة «الجزيرة» أن الجيش الإسرائيلي دعا «سكان تل أبيب للدخول إلى الملاجئ والبقاء فيها حتى إشعار آخر». وكان أبو عبيدة ذكر أنه بمجرد التلويح بقصف برج مدني في غزة، وجهنا رشقة صاروخية باتجاه تل أبيب، معلناً أن الكتائب جهزت نفسها لقصف تل أبيب لستة أشهر متواصلة. وأعلنت «سرايا القدس» انطلاق حملة صاروخية باتجاه المدن والبلدات المحتلة وغلاف غزة. وذكرت وكالة «الأناضول» أنه للمرة الأولى سقطت صواريخ أطلقتها الفصائل الفلسطينية، من قطاع غزة، في مناطق خالية بالقرب مستوطنات شمالي الضفة الغربية المحتلة. وأضاف الاحتلال، فجر أمس السبت، مجزرة جديدة إلى سجله الحافل في قطاع غزة، إذ دمر منزلاً لعائلة أبو حطب في مخيم الشاطئ غربي مدينة غزة، ما أدى إلى مقتل 10 أشخاص، من عائلتي أبو حطب والحديدي، هم 8 أطفال وامرأتان. ويتكوّن منزل عائلة أبو حطب المستهدف من ثلاث طبقات، تحوّلت إلى كومة من الركام بفعل الغارات الإسرائيلية. وأعلنت وزارة الصحة في غزة ارتفاع عدد شهداء العدوان الإسرائيلي منذ الإثنين الماضي إلى 139، بينهم 39 طفلاً و22 سيدة، بالإضافة إلى إصابة نحو ألف شخص.

وقال رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، إن المجزرة «تؤكد عجز العدو وفشله، بل وحجم المأزق الذي يعيشه أمام عظمة المقاومة ومفاجآت رجالها الأوفياء».

من جهتها، أكدت الرئاسة الفلسطينية أن «الجريمة البشعة التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي، فجر يوم النكبة والتي راحت ضحيتها عائلة كاملة من أبناء شعبنا، جريمة لا يمكن السكوت عليها».

في غضون ذلك، أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس السبت، أنه تم إطلاق أكثر من 2300 صاروخ من غزة منذ الإثنين الماضي. وحاول الظهور بأنه لا يزال مسيطراً على الوضع، موضحاً، في بيان، أن «القبة الحديدية» اعترضت نحو 90 في المائة من هذه الصواريخ. في هذه الأثناء، كشف المراسل العسكري لصحيفة «معاريف» طال لفرام، في تغريدات، أمس السبت، أن خطة عسكرية كان يفترض أن تكون أكبر عمل عسكري ينفذه الجيش الإسرائيلي في العدوان على غزة قد فشلت. وأوضح أن إسرائيل تمكنت من تحديد قواعد خطوط الإنفاق الرئيسية التي بنتها «كتائب القسام» في غزة، وتحديداً في المدينة وشمال القطاع بهدف استخدامها في التصدي لأية عملية برية تقوم بها إسرائيل في عمق القطاع، وهو قام قبل 48 ساعة من تنفيذ المخطط، بتسريب خبر لوكالات الأنباء الأجنبية مفاده بأنه شرع في شن عملية عسكرية، حتى يقوم المئات من عناصر «حماس» بدخول الأنفاق ومن ثم يقوم بتوجيه ضربات جوية بعدد كبير من الطائرات للقضاء عليهم دفعة واحدة. وأشار إلى أن المخطط فشل لأن قادة وعناصر «كتائب القسام» فطنوا له ولم ينزلوا إلى الأنفاق، مما جعل الغارات الكثيفة وغير المسبوقة التي شنها سلاح الجو ضد قواعد الأنفاق تبوء بالفشل الذريع في تحقيق هدفها الرئيس. وذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس السبت، أن الأداء الدعائي لكل من الحكومة والجيش الإسرائيلي بدلل على أن تل أبيب تعكف على بناء رواية تقوم على تضخيم «الإنجازات» في الحرب على غزة من أجل تبرير وقفها.

> اعتداءات واقتحام منازل الفلسطينيين في حي الشيخ جراح

حصار بوليسي على مدن الداخل
مواجهات في الضفة

> تجددت المواجهات بين قوات الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين في مواقع عدة في الضفة الغربية على وقع اعتداءات للمستوطنين

رام الله، يافا ـ **العربي الجديد**

على وقع الزغاريد والهتافات التي تمجد الشهداء وتدعو للثأر لهم، شيع الفلسطينيون أمس السبت، جثامين 3 شهداء في نابلس وطولكرم شمال الضفة الغربية، بعدما كانوا قد شيعوا مساء الجمعة، جثامين سبعة شهداء من أصل 11 قتلتهم قوات الاحتلال أول من أمس الجمعة خلال مواجهات شهدتها الضفة الغربية. أتى ذلك بينما لم تهدأ الضفة أمس، إذ اشتبك الفلسطينيون مع قوات الاحتلال في أكثر نقطة أمس تزامناً مع الذكرى الـ 73 للنكبة، ما أدى لوقوع إصابات بين الشبان الفلسطينيين، بينما واصل المستوطنون اعتداءاتهم في مناطق مختلفة من الضفة والقدس والمحتلة.

وشيّعت عائلة الشهيد نزار رياض أبو زينة في مخيم طولكرم شمال الضفة الغربية ابنها بمشاركة شعبية. وفي نابلس شمال الضفة الغربية، شيع الفلسطينيون، جثمان الشهيدين حسام وائل عصايرة، ومالك حمدان، تزامناً مع إغلاق المحال التجارية أبوابها حداداً على أرواح الشهداء. وكان الفلسطينيون قد شيعوا مساء الجمعة، جثامين الشهداء عيسى برهم في بلدة بيتا جنوبي نابلس، ومحمد عادل أبو شقير في مدينة أريحا، ويوسف مهدي نواصرة في قرية فحمة جنوب جنين، وعوض أحمد حرب من قرية اسكاكا في سلفيت، وشريف خالد سليمان من قرية مردة في سلفيت، وجثمان الشهيد إسماعيل جمال الطويلس في بلدة الربيحية بالخليل، ونضال صابل صدقي من قرية عوريف جنوب نابلس، بينما تواصل قوات الاحتلال احتجاز جثمان الشهيد محمد روحي حماد من قرية سلواد شرق رام الله.

ولم تهدأ الضفة أمس، إذ تجددت المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال. وأصيب 10 فلسطينيين بجروح بالرصاص الحي وعدد آخر بالرصاص المطاطي، فضلاً عن العشرات الآخرين بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال تصدي الأهالي لهجوم للمستوطنين بحماية قوات الاحتلال على منازل وممتلكات الفلسطينيين في المنطقة الجنوبية من بلدة قصرة جنوب نابلس شمال الضفة الغربية.

كذلك أصيب شابان برصاص قوات الاحتلال في المواجهات التي تجددت أمس، بمحاذاة جدار الضم والتوسع العنصري غرب بلدة قفين شمال طولكرم. كما أصيب شاب فلسطيني بجروح خطيرة خلال مواجهات مع قوات الاحتلال شمال رام الله، بينما اندلعت مواجهات بمحيط سجن عوفر غرب رام الله، وبالقرب من حاجز بيت إيل المقام شمال مدينتي البيرة ورام الله، بعد وصول مسيرة دعت لها القوى الوطنية والإسلامية إحياء للذكرى الـ73 للنكبة الفلسطينية.

كذلك أصيب فلسطيني بجروح في هجوم للمستوطنين على منازل الفلسطينيين في منطقة تل الرميدة وسط الخليل جنوب الضفة الغربية.

كما أصيب فلسطيني، أمس، برصاص قوات الاحتلال على مدخل قرية زيف شمال بلدة يطا جنوب الخليل جنوب الضفة الغربية، بعد إطلاق النار على المركبة التي كان يستقلها بزعم محاولة تنفيذه عملية دهس. واعتقلت قوات الاحتلال الشاب بعد الاعتداء عليه.

أما في القدس المحتلة، فقد اقتحم مستوطنون متطرفون مسلحون حي الشيخ جراح بشكل استفزازي، عبر الهتافات وتهديد السكان الأصليين المقدسيين للحي. واعتدت قوات الاحتلال في وقت لاحق على متضامنين مع أهالي حي الشيخ جراح، وعمدت لاقتحام منازل لفلسطينيين في الحي.

وفي سياق متصل، قامت مجموعة من المستوطنين باستفزاز الفلسطينيين قرب المدخل الرئيسي لحي بيت حنينا شمال القدس المحتلة، حيث حاولوا الاعتداء على عدد من السيارات المارة من الحي. في هذه الأثناء، تعيش مدن الداخل الفلسطيني ما يشبه حصاراً بوليسياً على مداخلها، ولا سيما مدن يافا والرملة واللد، التي تتواصل الجهود فيها مع الشرطة الإسرائيلية منذ الإثنين الماضي. وكانت اندلعت اشتباكات في اللد مساء الجمعة استمرت حتى فجر أمس، بينما عمد مستوطنون لإلقاء زجاجة حارقة داخل بيت عائلة فلسطينية في يافا، ما أسفر عن إصابة طفلين بحروق. وأحيا الآلاف من أبناء مدينتي يافا وسخنين في الداخل أمس الذكرى الـ73 للنكبة، بمسيرتين حاشدتين، جابتا شوارع المدينتين، رافعين الأعلام الفلسطينية وسط الهتافات الاحتجاجية على اعتداءات المستوطنين ونصرة للقدس ولقطاع غزة.

مجازر الاحتلال في غزة تبيد عائلات بأكملها

> تبدو الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة متعمدة لزيادة فاتورة الدماء، والضغط على الفصائل الفلسطينية للخضوع للاحتلال وشروطه، إذ سجل تدمير منازل بأكملها على رؤوس ساكنيها، ما أدى إلى إبادة عائلات بأكملها

غزة ـ **ضياء خليل**

خمسة صواريخ أطلقتها الطائرات الحربية الإسرائيلية، فجر أمس السبت، تجاه منزل عائلة أبو حطب في مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين، المكتظ بالسكان والمتلاصق المنازل، غربي مدينة غزة، كانت كفيلة بمحو عائلتين من السجل المدني الفلسطيني.

وراح ضحية أحدث مجازر الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في جنح الظلام عشرة شهداء، هم سيدتان وأطفالهما، بعد أن دمر الطيران الحربي منزل العائلة ومنازل محيطة به، وودعت فيه عائلتا أبو حطب والحديدي الضحايا من النساء والأطفال. ونجا من القصف الإسرائيلي رضيع وحيد، يبلغ من العمر خمسة أشهر، ووالده، الذي كان خارج المنطقة. وتضاف الجريمة الإسرائيلية إلى 12 مجزرة أخرى خلال العدوان الواسع الذي بدأ على قطاع غزة المحاصر يوم الإثنين الماضي، ولا يزال مستمراً.

وفي بلدتي بيت لاهيا وبيت حانون شمالي القطاع سُجلت جرائم أخرى ضد المدنيين، حيث أحالت الطائرات الحربية الإسرائيلية مربعاً سكنياً كاملاً في بيت لاهيا إلى ركام فوق رؤوس ساكنيه. واستشهد في القصف رجل وزوجته من عائلة المدهون، وستة آخرون من عائلة الطناني، تم انتشال جثثهم جميعاً من تحت ركام منازلهم. وفي البلدة نفسها، دمرت طائرات حربية منزلاً لعائلة آمن على رؤوس ساكنيه، ما أدى لاستشهاد الأب وأربعة من بناته، وتدمير بعض منازل الحيّ الذي يقطنه الضحايا.

وفي بعض الأحيان تقوم المخابرات الإسرائيلية بإنذار هاتفي، أو بصاروخ من طائرة مسيرة للمنزل المستهدف، لكنها في جولة التصعيد الحالية لم تفعل ذلك إلا نادراً، ما يؤشر على رغبتها في تدمير المنازل المستهدفة على ساكنيها، وإيقاع أكبر عدد من الخسائر في صفوف المدنيين. وتبدو هذه الجرائم الإسرائيلية وغيرها، والتي جرت في قطاع غزة، حتى الآن متعمدة لزيادة فاتورة الدماء، والضغط على الفصائل الفلسطينية للخضوع لإسرائيل وشروطها، فيما تبدو الفصائل هي الأخرى مصرة على شروطها لوقف التصعيد، وأن يشمل أي اتفاق للتهدئة وقف الاعتداءات على الفلسطينيين في القدس المحتلة.

ولا يوجد في قطاع غزة ملاجئ، ولا بيوت آمنة، يمكن للمدنيين اللجوء إليها في حالة التصعيد والعدوان. وحتى المستشفيات والمساجد ومؤسسات المجتمع المدني والمدارس ليست في مأمن من العدوان الإسرائيلي. وبات سكان القطاع يخشون الخروج من منازلهم سيراً على الأقدام، أو في السيارات، لتلبية حاجاتهم اليومية، ومن يضطر منهم لذلك يتم استهدافه بشكل شبه أكيد من قبل الطيران الإسرائيلي، الذي يبدو وكأنه يتعامل مع كل من يتحرك على الأرض كهدف.

ومن بين ضحايا العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة سجل استشهاد 40 طفلاً و22 سيدة، إضافة إلى عشرات من الأطفال والنساء بإصابات مختلفة، بينها خطرة، ما يعني أنّ أعداد الضحايا من النساء والأطفال سترتفع أكثر حتى لو توقف العدوان. وبات الواقع في قطاع غزة حالياً يتشابه مع الحروب الثلاث التي شنتها إسرائيل في الأعوام 2008 و2012 و2014، من حيث قوة القصف الناري، بل تتعداه في بعض الأحيان لتسجل القوة النارية الأكبر، مثلما جرى في بيت لاهيا شمال القطاع، عندما استهدفت إسرائيل، من الجو والبحر والبر، البلدة ومحيطها بأكثر من 400 غارة في أقل من 25 دقيقة.

وأضيف في هذا العدوان مزيد من العائلات إلى قوائم الشهداء، ضحايا غياب محاسبة إسرائيل على جرائمها.

وارتفعت نسبة العائلات التي مُحيت من السجل المدني، ما يعني أنه لم يعد لعائلة كاملة اسم في السجل وانتقلت إلى قائمة الضحايا. وقال رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في غزة سلامة معروف، لـ«العربي الجديد»، إنّ لديهم هيئة توثق جرائم الاحتلال الإسرائيلي على الأرض، وتعمل على توثيق كل ما يجري، عبر التصوير الجنائي وتوثيق تقارير الطب الشرعي لإعداد ملفات قانونية، إضافة إلى جهد مراكز حقوق الإنسان العاملة في الأراضي الفلسطينية. وهيئة التوثيق هذه، وفق معروف، لديها أكثر من 1500 ملف مكتمل تم إعدادها للجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد السكان في قطاع غزة، وهي المادة الأساسية الموضوعة على طاولة التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولرفع دعاوى في بعض الدول الأوروبية التي تقبل النظر في مثل هذه القضايا.

وأشار معروف إلى أنّ كل ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي «جريمة ضد المدنيين، والجريمة مركبة عندما تستهدف أسراً بكاملها»، متحدثاً عن 12 عائلة تعرضت بيوتها لقصف مباشر، واستشهد كامل أفرادها أو غالبيتهم، إضافة إلى الجرائم المرتكبة بحق المواطنين خلال تنقلهم في السيارات، وتلك التي تستهدف المواطنين المتجمعين في الشوارع.

وإفادات دولة الاحتلال الإسرائيلي كل مرة من جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، نتيجة طبيعية لصمت المجتمع الدولي بل وتواطئه مع العدوان، إذ أصبحت بعض الدول تبحث عن تبريرات لما يقوم به المحتل الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وفق حديث معروف.

وتعمل مؤسسات حقوقية في ميدان الرصد والتوثيق على الأرض للجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحق الفلسطينيين، ومنها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، الذي وثق منذ بدء الهجوم الإسرائيلي على القطاع الإثنين الماضي أكثر من 1200 هجوم جوي، استخدمت فيه مختلف أنواع الطائرات، وأكثر من 900 هجوم مدفعي، أغلبها تركزت في شمال القطاع. وقال مدير العمليات في المرصد أنس الجرجاوي، لـ«العربي الجديد»، إنّ الهجوم الإسرائيلي دمر أكثر من 520 منزلاً بشكل كامل، والحق أضراراً فاقت قيمتها الـ77 مليون دولار، تنوعت بين مقدرات وبنية تحتية ومقار ومنازل، إضافة إلى تدميرها جزئياً 2850 وحدة سكنية.

ولفت إلى أنّها ليست المرة الأولى التي تستخدم فيها إسرائيل سياسة الأرض المحروقة، والتي مسحت فيها مربعات سكنية بأكملها، ومسحت عائلات من السجل المدني، إذ تم قتل أفراد العائلة، من أب وأم، نتيجة غارات إسرائيلية متعمدة تهدف لمعاقبة الفلسطينيين والانتقام غير المتناسب منهم.

وأوضح الجرجاوي أنّ إسرائيل تستمر في ارتكاب جرائمها لأنها تأمن العقاب، فهي لم تعاقب على أي جريمة اقترفتها ضد الفلسطينيين منذ نشأتها. ويمكن محاسبة إسرائيل على هذه الجرائم من خلال المحكمة الجنائية الدولية، وفق الجرجاوي، كون كثير من هذه الجرائم تدخل ضمن نطاق الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وكان هناك بارقة أمل لدى الضحايا الفلسطينيين في فبراير/شباط الماضي، عندما قررت المحكمة بأن لها ولاية قضائية على الأراضي الفلسطينية، ما يسمح لها بإجراء تحقيقات على الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل منذ ما بعد يوليو/تموز 2014.

خلال تشييع شهداء مجزرة الشاطئ أمس (عبد الحكيم أبو رياش)

سياسة ممنهجة

أكد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، في بيان أمس السبت، أن ما يقوم به الاحتلال من جرائم تستهدف تدمير المنازل على رؤوس قاطنيها بمثابة سياسة ممنهجة للجيش الإسرائيلي، تدلل عليها الحالات المتكررة التي وثقها خلال الأيام الماضية. كما ذكّر أنه في عام 2014، وثّق 144 حالة لأسر فلسطينية قضى على الأقل فردان أو أكثر من كل منها، وبلغ مجموع الضحايا يومها من أفراد تلك الأسر أكثر من 750 فرداً.

شرق غرب

تظاهرة منددة بجرائم الاحتلال في بغداد

تظاهر آلاف العراقيين وسط العاصمة بغداد، أمس السبت، للتنديد بجرائم الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ولا سيما في غزة، والمطالبة بموقف عربي وإسلامي بتجاوز بيانات التنديد والاستنكار. وامتدت التظاهرة من ساحة التحرير وسط بغداد إلى الشوارع القريبة منها، وصولاً إلى جسر الجمهورية على نهر دجلة. ورفع المتظاهرون الأعلام العراقية والفلسطينية، ورددوا هتافات ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، معلنين دعمهم الكامل للشعب الفلسطيني ونضاله ضد الاحتلال.

(العربي الجديد)

واشنطن تؤكد لإسرائيل على أهمية سلامة الإعلام

قال البيت الأبيض أمس السبت، إنه أبلغ إسرائيل أن ضمان سلامة الصحافيين مسألة «بالغة الأهمية»، بعدما دمر الجيش الإسرائيلي مبنى في غزة يضم مكاتب وكالة أسوشييتد برس الأميركية وقناة الجزيرة ووسائل إعلام أخرى. وكتبت المتحدثة باسم الرئاسة جين ساكي (الصورة) في تغريدة على «تويتر»: «قلنا للإسرائيليين مباشرة إن ضمان سلامة الصحافيين ووسائل الإعلام المستقلة مسؤولية بالغة الأهمية».

(فرانس برس)

«العفو الدولية» تدعو لموقف حازم ضد إسرائيل

دعت منظمة العفو الدولية، أمس السبت، إلى اتخاذ موقف حازم ضد إسرائيل، إثر قتل جنودها 11 فلسطينياً في الضفة الغربية المحتلة أول من أمس الجمعة. وقالت المنظمة في تغريدة عبر حسابها بموقع «تويتر»: «يجب على المجتمع الدولي، أن يتخذ موقفاً حازماً ضد تجاهل إسرائيل المستمر والصارخ لحياة الفلسطينيين». وأضافت: «هناك تقارير مقلقة عن مقتل ما لا يقل عن 10 فلسطينيين، على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، تعكس أنماطاً سابقة من القوة المفرطة».

(الأناضول)

مباحثات لجاووش أوغلو

بحث وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، مع كل

من نظيرته السودانية مريم الصادق المهدي، والممثل الأعلى للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، المستجدات الأخيرة في فلسطين، وذلك في اتصالين هاتفيين منفصلين. وقالت مصادر دبلوماسية تركية لوكالة «الأناضول»، إن جاووش أوغلو بحث خلال الاتصالين المستجدات الأخيرة في فلسطين، والخطوات التي يمكن اتخاذها على الصعيد الدولي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية.

(الأناضول)

تظاهرة في مدريد دعماً للفلسطينيين

تظاهر نحو 2500 شخص دعماً للفلسطينيين وسط مدريد، أمس السبت، وفق ما قالت الشرطة الإسبانية. ورفع المشاركون لافتات كتب عليها «صمت البعض معاناة للآخرين» و«القدس عاصمة أبدية لفلسطين»، وهتفوا في مسارهم من محطة أتوشا إلى ساحة دي سول «ليست حرباً، إنها إبادة» ولفّ العديد من الشبان أنفسهم بأعلام فلسطينية.

(فرانس برس)

رصد

تواصلت التظاهرات والتحركات التضامنية مع الشعب الفلسطيني في دول عدة، أمس السبت، والمنددة بانتهاكات الاحتلال وعدوانه المتواصل على قطاع غزة واضطهاده أهالي القدس، جنباً إلى جنب مع مواقف وبيانات دولية تدين الاحتلال وتدعوه لوقف العنف

خلال التظاهرة في مليورن بأستراليا أمس (الأناضول)

تضامن متواصل مع الفلسطينيين

تظاهرات ومواقف منددة بالعدوان

باريس، كوبنهاغن، تونس
العربي الجديد

تواصلت أمس السبت التحركات والمواقف الدولية المتضامنة مع الفلسطينيين ضد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانتهاكات الاحتلال في القدس المحتلة، ومخططاته لإخلاء عائلات من منازلها في حي الشيخ جراح وتسليمها للمستوطنين. في المقابل، كانت دول أخرى، على رأسها فرنسا، تحاول تقييد تحركات داعمة للفلسطينيين ولم تتردد القوات الأمنية في قمع المتضامنين الذين قرروا تحدي قرار منع التظاهر. ولم يلبث المتظاهرون في باريس أن تحركوا أمس السبت نحو ساحة الباستيل، وجهة التظاهرة الأخيرة، حتى تدخلت قوات الأمن والشرطة بعنف لتفريقهم. واستخدمت الشرطة دفاع الماء وقنابل مسيلة للدموع، فيما جرى تغريم عدد من المتظاهرين أثناء محاولتهم الهروب لمشاركتهم بالتظاهرة التي تم منعها بحجة الخشية من «اندلاع أعمال عنف معادية للسامية». وندد منظمو التظاهرة بمنعهم المضي بها، وقالت «رابطة فلسطينيي إيل دو فرانس» المنطقة المحيطة بالعاصمة، ومجموعات أخرى في بيان «نرفض إسكات تضامننا مع الفلسطينيين، ولن نمنع من التظاهر». ومن بين تلك المجموعات جمعيات مناهضة للفاشية، مثل «أتاك» وحزب مناهضة الرأسمالية الجديد اليساري المتطرف. وندد أحد محامي تلك المجموعات ويدعى سيفن غيز بحظر الشرطة للتظاهرة بوصفه «غير متكافئ» و«ذا دوافع سياسية». وكانت الشرطة حذرت في تغريدة على «تويتر» من أنّ أيّ شخص يشارك في التظاهرة سيواجه غرامة قدرها 135 يورو (165 دولاراً).

وكانت التظاهرة مقررة أساساً في ذكرى «النكبة» عام 1948، لكنّ محكمة باريس رأت أنّ «السياق الدولي والمحلي» يبرر مخاوف وقوع اضطرابات «يمكن أن تكون خطيرة مثل 2014 بل حتى أسوأ». ودعا وزير الداخلية جيرار درمانان إلى قرارات حظر مماثلة في مدن أخرى في حال الضرورة. وقد منع المسؤولون مسيرات في نيس وبعض ضواحي باريس.

أما في أستراليا، فقد تظاهر عدة آلاف في مدينة سيدني والمئات في مدينة ملبورن، أمس السبت، احتجاجاً على الهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على غزة. ففي سيدني، اجتمع محتجون عند مبنى البلدية وانطلقوا في مسيرة جابت الشوارع مرددين هتافات مثل «الحرية لفلسطين» و«الحرية لغزة». وفي ملبورن، اجتمع المحتجون أمام مكتبة ولاية فيكتوريا، وساروا باتجاه مبنى البرلمان وحمل كثيرون منهم لافتات عليها عبارة «الحرية لفلسطين». في هذه الأثناء، أوقف ثلاثة نشطاء في كوينهاغن إثر أعمال عنف خلال تظاهرة مؤيدة للفلسطينيين نظمت مساء أول من أمس الجمعة، باتجاه السفارة الإسرائيلية، وبحسب مصادر الشرطة والمنظمين، شارك نحو 4 آلاف في هذه التظاهرة، فيما صنف بين 50 إلى 100 من المشاركين بأنهم من مثيري الشغب، من بينهم دنماركيو الأصل، بعدما شهدت التظاهرة صدامات مع الشرطة، التي حاولت منع المتظاهرين من الوصول إلى مبنى السفارة الإسرائيلية. وفي السياق، وجه 3 من البرلمانيين من حزب اللائحة الموحدة اليساري رسالة مفتوحة لحكومة يسار الوسط بالدعوة إلى اجتماع برلماني يصنف دولة الاحتلال الإسرائيلي على أنها نظام ابرتهايد.

وفي تونس، خرج المئات من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والاتحادات التونسية، في مسيرة حاشدة، أمس السبت، بشارع الحبيب بورقيبة في العاصمة التونسية للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وضد العدوان الإسرائيلي. وطالب المشاركون بسنّ قانون يجرّم التطبيع مع إسرائيل. كما شارك آلاف الأتراك والعرب المقيمين في تركيا، في وقفة تضامنية لنصرة المرابطين في القدس وغزة والمسجد الأقصى، بمدينة إسطنبول.

في الأثناء، تواصلت المواقف الدولية المنددة بعدوان الاحتلال وانتهاكاته. وحذر البرلمان العربي من خطورة استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، مؤكداً ضرورة وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وتجنيب شعوب المنطقة المزيد من التصعيد.

من جانبه، أعلن وزير الخارجية الأفغاني، محمد حنيف أتمار، أمس السبت، دعم بلاده الثابت للفلسطينيين، وذلك في اتصال هاتفي مع نظيره الفلسطيني رياض المالكي. وقال أتمار للمالكي بحسب بيان لوزارة الخارجية الأفغانية، إنّ أفغانستان تدين «تصعيد الانتهاكات والاعتداءات على الشعب الفلسطيني خلال شهر رمضان وعيد الفطر المبارك». وتابع البيان أنّ أفغانستان ما زالت ملتزمة وتدعم الحق المشروع للفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة.

من جهتها، دانت وزارة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا بشدة الهجمات الجائرة التي تشنها إسرائيل على المدنيين في غزة والقدس. واعتبرت الوزارة في بيان، أمس السبت، أنّ «التصعيد المستمر للاعتداءات من قبل إسرائيل على الفلسطينيين في غزة هو أمر غير عادل، ومخزٍ». كما حث البيان إسرائيل على وقف جميع عمليات الإخلاء غير القانونية المخطط لها للعائلات الفلسطينية في حي الشيخ جراح، مشدداً على أنّ الصور المقلقة للهجمات الإسرائيلية المستمرة على الفلسطينيين والتي تتنكر قرارات الأمم المتحدة، تتطلب دعوة عاجلة لتدخل المجتمع الدولي وإجراء تحقيق في سلوك الحكومة الإسرائيلية وإحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية.

بدوره، أعرب حزب المؤتمر الوطني الهندي المعارض عن قلقه إزاء تصاعد العنف في القدس المحتلة، داعياً لاحترام حقوق الشعب الفلسطيني في المسجد الأقصى. ودعا أناند شارما، نائب زعيم المؤتمر الوطني في مجلس الشيوخ الهندي، في بيان، مساء الجمعة، الحكومة الإسرائيلية إلى العمل كعضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على استعادة السلام. وقال شارما، الذي يترأس اللجنة البرلمانية الدائمة للشؤون الداخلية، في البيان: «للفلسطينيين الحق نفسه مثل الإسرائيليين في العيش بكرامة في بيئة آمنة».

كذلك، ندد نقابات عمالية عالمية وعربية عدة في بيانات خلال الساعات الماضية، بما يقترفه الاحتلال بحق أهالي غزة وأبناء حي الشيخ جراح في القدس، وفي عموم الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة. وجاء ذلك في برقيات وبيانات تندد من هذه النقابات بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على الفلسطينيين، تلقاها الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين، شاهر سعد.

تظاهرات في فرنسا وأستراليا وتونس وتركيا دعماً للفلسطينيين

تقرير

تمايز مصري

محاولة لاسترداد دور القاهرة في المنطقة

تحاول القاهرة، عبر إظهار تمايزها في قضية العدوان الإسرائيلي على غزة، إظهار نفسها للإدارة الأميركية، أنّها رقم صعب في المعادلة الإقليمية، وأنّه لا يمكن استبدال دورها في المنطقة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

حتى ساعات ظهر أمس السبت، لم تنجح المساعي المصرية السرية، والاتصالات المشتركة مع الولايات المتحدة والقوى الأوروبية، في إرغام دولة الاحتلال الإسرائيلي على وقف العدوان المتواصل على قطاع غزة، فيما ساد الترقب لموعد فتح معبر رفح أمام المصابين الفلسطينيين، لا سيما بعد دخول وفد طبي أمني مصري إلى غزة، مساء الجمعة الماضي، للتنسيق استعداداً لنقل الحالات الخطيرة واستطلاع الأوضاع الصحية، بينما احتشدت أكثر من 50 سيارة إسعاف في المعبر من الجانب المصري انتظاراً لإشارة بدء نقل المصابين.

في موازاة ذلك، بذلت الأجهزة السيادية المصرية، خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، محاولات حثيثة للإيحاء للرأي العام، المحلي والعربي والأجنبي، بحدوث تغيير استراتيجي في موقف القاهرة من القضية الفلسطينية. لكن ظهرت فجوة بين الدعاية بشأن التحول في الموقف وما يجري على أرض الواقع فاقمها التزام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الصمت التام، على عكس معظم قادة الدول، الذين انخرطوا في جهود الوساطة. وعلى الرغم من النبرة الحادة التي اتسم بها حديث وزير الخارجية المصري سامح شكري، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب أخيراً، لم تصدر عن السيسي أي تصريحات عن القضية الفلسطينية في عدة مناسبات اتيحت له، منها ظهوره في حفل بالإسماعيلية الأسبوع الماضي، وإصداره بيانات عدة للتهنئة بعيد الفطر.

غياب العلنية عن الموقف المصري الرسمي، واستخدام صفحات مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للأجهزة لتداول معلومات، التي من شأنها الإيحاء بحدوث «تغيير في الموقف»، وترك مساحة أكبر لتغطية الأحداث بصورة موضوعية للإعلام الموالي للسلطة، يُعبر في حقيقته عن أسلوب معتاد من النظام المصري في إدارة ملف الإعلام، في المواقف التي يريد فيها توجيه رسائل للقوى الكبرى بشكل غير مباشر، وبصورة لا تُحسب على النظام سياسياً فيما بعد، شأن ما سبق وحدث عند بدء التمهيد للتلويح باستخدام العمل العسكري ضد سد النهضة.

وكان لافتاً انقلاب اهتمام الإعلاميين الموالين للأجهزة، كالمخابرات العامة والأمن الوطني، إزاء الأوضاع في فلسطين من النقيض إلى النقيض، تزامناً مع تعثر مهمة الوفد المصري الذي زار غزة وتل أبيب، ورفض دولة الاحتلال للوقف الفوري لإطلاق النار ووضع شروط مجحفة، فضلاً عن عدم ممارسة واشنطن الضغوط الكافية لإنجاح المهمة المصرية. وبعيداً عن هذه الظواهر، فإن دلالاتها تبقى الأهم في سياق العلاقة المتخبطة بين مصر والإدارة الأميركية الجديدة، وتراكب العلاقات بين دولة الاحتلال ومصر والأردن وقطر من ناحية، والإمارات من ناحية أخرى، وارتباط كل ذلك بالشواغل الخاصة المصرية، والتي يأتي سد النهضة على رأسها حالياً.

وبحسب مصادر دبلوماسية مصرية، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن الموقف المصري الحالي لا يمكن فصله عما تم اتخاذه من إجراءات على مدار الشهور الست الماضية، منذ تطبيع الإمارات تحديداً مع دولة الاحتلال، وعدم انعكاس الخطوات المتتالية على الأوضاع الاقتصادية لدول المحيط الفلسطيني، التي تعتبر الأكثر تضرراً من استمرار ممارسات الاحتلال. وحاول السيسي، بالتنسيق مع الملك الأردني عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس، حشد جهود دبلوماسية، وإبداء موقف مستقل عن مسار التطبيع المتسارع الذي تقوده الإمارات، وتحاول دول أخرى اللحاق به، بحيث تحافظ على معايير معينة، وحدود واضحة لمستوى التطبيع العربي، دون الاندفاع إلى سبيل قد يفقد مصر أولاً والأردن ثانياً أهميتهما الإقليمية بالنسبة لواشنطن والعواصم الغربية.

وفي هذا الإطار، جاءت اللقاءات المتكررة بين وزيري الخارجية المصري والأردني وبين وزراء خارجية فلسطين وفرنسا وألمانيا، والتي كانت تهدف إلى إعادة إلقاء الضوء على استمرار معاناة الشعب الفلسطيني من جهة، وتعقد أوضاع محيطه الإقليمي وتوتر العلاقات بين دولة الاحتلال ومصر والأردن من جهة أخرى، والتشديد في الوقت نفسه على أن تجاوز هذه القضايا المهمة لحساب تطبيع اقتصادي شعبي بين دول خليجية ودولة الاحتلال ربما يحدث حراكاً في وسائل الإعلام، ويلبي أهدافاً سطحية لدوائر صنع القرار الأميركية، لكنه لن ينهي القضية الفلسطينية.

وذكرت المصادر أن من الأسباب الحقيقية للحنق المصري على التقارب الإسرائيلي الإماراتي والموقف الأميركي منه، إهمال الإدارة الأميركية الجديدة لتسيير التفاهمات بين الدول العربية والاحتلال، لضمان البناء على ما تم تحقيقه في نهاية عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، من إعلان تطبيع العلاقات، والتأكيد على وفاء واشنطن بوعودها لدعم العواصم التي وافقت على اتخاذ هذه الخطوة. ورغم تسليم السيسي بضرورة التنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي، استراتيجياً وعسكرياً وأمنياً، وضرورة توسيع رقعة التعامل معه في المجال العربي، إلا أنه كان يرى من البداية بعض الإشكاليات في خطة «صفقة القرن». كل هذه الخلفيات أدت إلى رغبة مصر في التعبير عن تمايز موقفها، وضرورة الاعتداد بها كرقم صعب في المعادلة الإقليمية خلال الأزمة الحالية، وللتأكيد على أن دورها لا يمكن استبداله بدول أخرى، خاصة الإمارات، التي «لم تعد مؤهلة لممارسة دور وساطة مقبول من الطرفين بعد الاندفاع المبالغ فيه نحو دولة الاحتلال» بحسب المصادر المصرية ذاتها.

لكن ثمة دافعاً آخر يؤثر على الموقف المصري الحالي، يتمثل في بحث السيسي عن مسار يجبر الإدارة الأميركية الجديدة على رفع مستوى الاتصال مع القاهرة، وعدم الاقتصار على معاملتها من خلال وزير الخارجية أو مبعوثيه، كما حدث في جميع الاتصالات السابقة منذ تولي جو بايدن الرئاسة، أخذاً في الاعتبار أن بايدن وناتبته كامالا هاريس لم يحادثا السيسي إطلاقاً، وهو ما يثير حنق الأخير، بالإضافة إلى خلفيات العلاقة غير المريحة بين الطرفين، منذ وجه الرئيس الأميركي انتقادات لاذعة وصريحة للسيسي، ووصفه بـ«ديكتاتور ترامب المفضل». وترى الأجهزة المصرية أن الموقف الحالي، وإدخال القاهرة طرفاً أساسياً في مسألة فلسطين، من شأنه ضمان جدية التعامل الأميركي مع النظام المصري مستقبلاً، بالإضافة لدفع واشنطن إلى التفاهم معه بصورة مختلفة في القضايا محل الاهتمام المشترك، محلية وإقليمية، بما في ذلك قضية سد النهضة، وملفات الحقوق والحريات في مصر.

لم تصدر عن السيسي أيّ تصريحات عن القضية الفلسطينية

تريد مصر ضمان جدية التعامل الأميركي معها مستقبلاً

شرق غرب

غوتيريس ينفي انخفاض عدد المرتزقة في ليبيا

قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، إن ليبيا «لم تشهد أي انخفاض في عدد المقاتلين والمرتزقة الأجانب أو أنشطتهم»، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أكتوبر الماضي. وأوضح غوتيريس في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن، مساء الجمعة، أنه «بينما لا يزال اتفاق وقف إطلاق النار ساريا، تلقت (بعثة الأمم المتحدة في ليبيا) تقارير عن إقامة تحصينات ومواقع دفاعية على طول محور سرت-الجفرة في وسط ليبيا، فضلاً عن استمرار وجود العناصر والإمكانات الأجنبية».
(فرانس برس)

السجن 15 عاماً لضابط أميركي سابق

أصدر قاضٍ فيدرالي أميركي، أول من أمس الجمعة، حكماً بالسجن 15 عاماً على ضابط سابق في الجيش الأميركي بتهمة التجسس لصالح روسيا. واعترف زيبينسكي دييتز (46 عاماً)، النقيب السابق في القوات الخاصة، بالتهمة الموجهة إليه، بعد فشله في اختبار جهاز كشف الكذب، وفق ما كشفت سجلات محكمة مدينة الإسكندرية بولاية فرجينيا الأميركية. وفي مذكرة النطق بالحكم، كتب المدعون العامون أن دييتز «تامر مع عملاء المخابرات الروسية طوال خدمته في الجيش الأميركي».
(قنا)

ساحل العاج: رئيس الوزراء بـ«صحة طيبة»

قال رئيس الوزراء في ساحل العاج باتريك أتشي إنه في «صحة طيبة» بعد عودته إلى أبيدجان أول من أمس الجمعة، عقب تلقيه علاجاً طبياً في فرنسا. وقال مصدران لوكالة «رويترز» إن أتشي (65 عاماً) أجرى فحوصات على مدى خمسة أيام في فرنسا بعد شعوره «بإجهاد شديد» منذ تعيينه في مارس/ آذار الماضي.
(رويترز)

إضاءة

يوم ثانٍ من الاحتجاجات على الحدود في لبنان والأردن

لليوم الثاني على التوالي، تجمّع اردنيون ولبنانيون قرب حدود بلديهم مع فلسطين المحتلة، للتنديد بالاحتلال الإسرائيلي ودعم فلسطين

الشونة الجنوبية ـ **انور الزيادات**
العديسة (جنوب لبنان) ـ **العربي الجديد**

كانت حدود فلسطين المحتلة، مع كل من الأردن ولبنان، على موعد جديد أمس السبت مع احتجاجات منددة بالاحتلال الإسرائيلي ومتضامنة مع الفلسطينيين، وذلك بعد يوم من توتر شهدته هذه الحدود، عقب محاولة اقتحامها، واستشهاد لبناني برصاص جيش الاحتلال.

واحتشد آلاف الأردنيين، من محافظات المملكة كافة، أمس السبت، أمام صرح شهداء معركة الكرامة في الشونة الجنوبية غرب العاصمة عمان بحوالي 35 كيلومتراً قرب الحدود، وسط حضور كبير لقوات الدرك، بالتزامن مع الذكرى الـ73 للنكبة الفلسطينية. وشهدت الاحتجاجات حدوث تدافعات مع قوات الأمن، ما أدى لتوقيف عدد من المتظاهرين، قبل الإفراج عنهم بعدها بوقت قليل. من جهته، قال المركز الوطني لحقوق الإنسان في بيان له إنه تلقى شكاوى تتعلق «بإلقاء القبض على مجموعة من الأفراد الذين شاركوا في الوقفات التضامنية مع أهلنا في القدس الشريف وعموم فلسطين المحتلة»، أول من أمس الجمعة، ودعا المركز الحكومة للإفراج عن الموقوفين الذين كانوا قد حاولوا اجتياز الحدود. وهتف المتظاهرون الغاضبون أمس بشعارات منددة بالاحتلال وداعمة للفلسطينيين مثل «على الحدود على الحدود»، و«على الأقصى رايحين شهداء بالملايين»، «بالروح بالدم نفديك يا أقصى»، مستنكرين الاعتداءات الصهيونية بحق أبناء الشعب الفلسطيني والعدوان على غزة. وطالب المتظاهرون السلطات الأردنية بفتح الحدود لـ«الجهاد في فلسطين وتخليص الفلسطينيين من الكيان المغتصب»، مؤكدين التمسك بالوحدة الوطنية، ومشددين على ضرورة طرد سفير الاحتلال إيتان سوركيس من عمان واستدعاء السفير الأردني غسان المجالي من دولة الاحتلال، وإلغاء كافة الاتفاقيات معه، بما في ذلك معاهدة وادي عربة للسلام واتفاقية الغاز. وفي اليوم الثاني من هذه الاحتجاجات أمس، كان الحضور الأمني طاغياً ومختلفاً، فمساحات الحركة أمام المتظاهرين بدت محدودة والمنافذ مغلقة بإحكام، ولم يسمح للمتظاهرين بالخروج عن الخطوط المسموحة، لتجنب ما حدث أول من أمس الجمعة، عندما حاول متظاهرون اجتياز الحدود.

وقال وزير الداخلية الأردني، مازن الفراية، في بيان أمس السبت، إن «الفعاليات التضامنية الشعبية التي أقيمت وتقام نصرةً للأشقاء الفلسطينيين، كانت في مجملها مثالاً يحتذى في التعبير عن الموقف الأردني الثابت والراسخ تجاه القضية الفلسطينية». في موازاة الفعاليات على الحدود، اعتصم مئات الأردنيين أمس السبت في الساحة المجاورة لمسجد الكالوتي قرب السفارة الإسرائيلية في منطقة الرابية غربي العاصمة عمان، وذلك تنديداً بالعدوان على قطاع غزة وبالاعتداءات التي ترتكبها قوات الاحتلال على المقدسيين والفلسطينيين في كافة أنحاء الأراضي المحتلة.

وفي جنوب لبنان، احتشد المئات في أكثر من نقطة قرب الحدود، حاملين الأعلام الفلسطينية، على الرغم من الإجراءات المشددة التي اتخذتها القوى الأمنية، بما في ذلك نشر حواجز أمنية في مناطق لبنانية عدة تخللها توقيف وتفتيش الباصات التي كانت تنقل المحتجين وتحمل الأعلام الفلسطينية، كما أفيد عن منعها وصول عدد من المواكب الفلسطينية إلى الحدود. وحاول محتجون فلسطينيون تخطي السياج الشائك في محاذاة الحائط الفاصل بين العديسة والأراضي الفلسطينية المحتلة، كما حاولوا تحطيم كاميرات التجسس الإسرائيلية، وسارع الجيش اللبناني إلى إبعادهم وتفريقهم منعاً لحصول أي تطورات أمنية. وجاءت هذه التطورات بعد يوم من استشهاد شاب لبناني تبنّ أنه منتمٍ لـ«حزب الله» يُدعى محمد طحان متأثراً بجروح أصيب بها برصاص الاحتلال، لدى محاولته مع مجموعة أخرى من الشبان تحطيم الأسلاك وعبور المنطقة الحدودية قرب قرية كفركلا. وشيّع طحان أمس في بلدته عدلون بجنوب لبنان، بحضور نائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله الشيخ نبيل قاووق الذي قال إن «المقاومة في فلسطين تصنع اليوم أعظم الانتصارات وتسقط كل مؤامرات التطبيع وصفقة القرن».

من جهته، زعم الجيش الإسرائيلي، أمس السبت، أنه «استهدف (أول من أمس) خلية حاولت التسلل من جنوب لبنان وتنفيذ عملية هجومية داخل إسرائيل»، لكن هذه الادعاءات دحضتها المقاطع المصورة التي بثت للتجمعات على الحدود، فضلاً عن البث المباشر والذي أظهر عدداً من الشبان يحاولون الاقتراب من السياج الحدودي مرددين هتافات منددة بالاحتلال قبل أن يبدأ الأخير بإطلاق النار باتجاههم، ما اضطرهم للاحتماء لساعات قبل أن يتمكن الجيش اللبناني من إخراجهم.

الاحتلال يزعم استهداف «خلية» حاولت التسلل من جنوب لبنان

احتشد آلاف الأردنيين قرب الحدود أمس (العربي الجديد)

طغى اسما رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي، ورئيس البرلمان السابق علي لاريجاني، على كل المرشحين إلى الانتخابات الرئاسية الإيرانية، في آخر أيام قبول طلبات الترشح. وفي حين ركز الأول على الأزمة الاقتصادية، اعتبر الثاني أن حل المشاكل بحاجة إلى «أشخاص مخضرمين»

الانتخابات الإيرانية
رئيسي ولاريجاني أبرز المرشحين للرئاسة

لم يسبق لرئيسي أن تولى منصبا سياسيا (عصا كيناري/ فرانس برس)

طهران ـ **صابر غل عنبري**

في اليوم الخامس والأخير لقبول طلبات الترشح، بدأ المشهد الانتخابي الإيراني للانتخابات الرئاسية الـ13، والتي ستجرى في 18 يونيو/ حزيران المقبل، يتضح أكثر، بعد تقديم شخصيات سياسية معروفة أوراق ترشحها، أهمها رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي، ورئيس البرلمان السابق علي لاريجاني.

كما ترشح رئيس مجلس بلدية طهران، نجل الرئيس الإيراني الراحل علي أكبر هاشمي رفسنجاني، محسن هاشمي، ونائب رئيس البرلمان السابق الإصلاحي مسعود بزشكيان، والبرلماني السابق الإصلاحي مصطفى كواكبيان، ووزير الطرق والمواصلات السابق عباس آخوندي، والبرلماني شمس الدين حسيني، ونائب الرئيس الإيراني القيادي الإصلاحي إسحاق جهانغيري. كذلك ترشح أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام، القائد العام الأسبق بالحرس الثوري محسن رضائي، ورئيس منظمة الإذاعة والتلفزيون السابق عزت الله ضرغامي، ورئيس مركز بحوث البرلمان الإيراني المحافظ علي رضا زاكاني.

في المقابل أعلن كل من القيادي الإصلاحي محمد رضا عارف ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي أمس عزوفهما عن الترشح.

وعلى الرغم من أن إعلان لجنة الانتخابات الإيرانية عن تلقيها أكثر من 300 طلب ترشح إلا أن هذا العدد سينخفض بعد دراسة الملفات من قبل مجلس صيانة الدستور المخوّل بالإشراف على الانتخابات والموافقة على الترشيحات، إذ سيتعين عليه إرسال القائمة النهائية للمرشحين إلى وزارة الداخلية بحلول 28 مايو/ أيار الحالي لتبدأ بعد ذلك الحملات الانتخابية.

رئيسي مرشح «مستقل»

وأعلن رئيسي، أمس السبت، ترشحه للانتخابات، عازياً الخطوة إلى دعوات مكثفة من أوساط مختلفة خلال الأشهر الماضية. وقال إنه «لو لم يكن هذا المطلب العام» لكان بفضل الاستمرار في عمله في رئاسة السلطة القضائية. وأضاف أنه يترشح للانتخابات «مستقلاً لإحداث التحول في إدارة السلطة التنفيذية ومكافحة الفقر والفساد والاحتقار والتمييز»، مؤكداً أنه يحترم جميع المرشحين والتيارات السياسية.

وبعد تسجيل ترشحه في الداخلية الإيرانية، ركّز رئيسي على الأزمة الاقتصادية في البلاد و«البطالة والغلاء»، قائلاً «إنني أرى نفسي منافساً للفساد والارستقراطية وليس تياراً أو أحزاباً سياسية». وأضاف: «لا انسداد في البلاد»، داعياً الجميع و«المحبطين» إلى المشاركة في الانتخابات. وغرّد رئيسي بعد تسجيل ترشحه، قائلاً إن «المتسببين بالوضع الراهن وشركائهم لا يمكن أن يكونوا مغيرين لهذا الوضع»، في إشارة إلى لاريجاني وجهانغيري.

وترشيح رئيسي نفسه للانتخابات الرئاسية له أهمية كبيرة، ليس فقط لأنه من الأوفر حظاً ليصبح الرئيس الإيراني الثامن، بل لأنه أيضاً من المرشحين المحتملين لخلافة المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، خصوصاً أن الأخير تجاوز عتبة 82 عاماً في العمر. وبما أن رؤساء الجمهورية في إيران يتم اختيارهم لدورتين متتاليتين، كل منهما أربع سنوات، فسيلعب احتمال تغيير رأس هرم السلطة فيها دائماً خلال السنوات الثماني المقبلة.

ورئيسي رجل دين محافظ، ولد في مدينة مشهد شرق إيران عام 1960، ودرس في الحوزة العلمية في مشهد، قبل مواصلة دراسته الدينية لاحقاً في مدينة قم، والتي تخرج منها ودرّس فيها كبار قادتها، في مقدمتهم مؤسس الثورة في إيران روح الله الموسوي الخميني. وكان رئيسي إبان انتصار «الثورة الإسلامية» في إيران عام 1979 في الـ19 من عمره، ولذلك لا يعتبر من قادتها. وتشير التقارير الإعلامية إلى مشاركته في الاحتجاجات والمسيرات المناهضة للنظام البهلوي السابق، إلى جانب زملائه في الحوزات العلمية الإيرانية.

ولم يسبق أن تولى رئيسي منصباً سياسياً أو تنفيذياً بالسلطة التنفيذية. وهو يملك بالأساس خبرة قانونية وقضائية، وتدرج في السلك القضائي بعد أن انضم إلى الجهاز القضائي الإيراني، بعد من أكثر عام من انتصار الثورة في 1981، ليصبح في العشرين من عمره، مدعياً عاماً لمدينة كرج القريبة من العاصمة، من ثم تولى المنصب ذاته في مدينة همدان غربي البلاد. وحسب تسجيل صوتي لرجل الدين المعروف الراحل حسين علي منتظري، الرجل الثاني في الثورة بعد مؤسسها قبل أن يعزله، سرّبه ابنه أحمد منتظري عام 2016، فقد كان رئيسي عضواً بلجنة قضائية أقرت أحكام الإعدام بحق معارضين للثورة في 1988. ومن 2004 إلى 2014 تولى رئيسي منصب نائب رئيس السلطة القضائية، ثم عُيّن في منصب النائب العام في البلد، واستمر فيه لعامين تقريباً، قبل أن يعينه المرشد الإيراني الأعلى سادن (خادم) العتبة الرضوية في مشهد، مرقد علي بن الموسى الرضا، وهو من أهم المناصب الدينية في البلاد. ومنذ مارس/ آذار 2019، عيّنه المرشد الإيراني رئيساً للسلطة القضائية، خلفاً لصادق آملي لاريجاني، الرئيس الحالي لمجمع تشخيص مصلحة النظام. كما أن رئيسي يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس خبراء القيادة المخول دستورياً تعيين وعزل المرشد، وهو عضو اعتباري بمجمع تشخيص مصلحة النظام، بالإضافة إلى أنه عضو جمعية رجال الدين المحاربين المحافظة. وجرّب رئيسي حظوظه في السباق الرئاسي في 2017 بمواجهة روحاني، كأحد أهم المرشحين المحافظين، لكنه حل ثانياً بعد حصوله على 16 مليون صوت، في مقابل 24 مليوناً لروحاني. وبحسب رئيسي على التيار المحافظ أو التيار الأصولي حسب التسمية الداخلية، ولديه نفس مواقف التيار في السياسات الداخلية والخارجية، كما تربطه علاقات جيدة بالمرشد الإيراني الأعلى ومن المقربين منه، ومن الحرس الثوري الإيراني. ويحتاج رئيسي في السباق الرئاسي للحصول على أكثر من 20 مليون صوت من أصل 59 مليون إيراني يحق لهم التصويت.

> أعلنت لجنة الانتخابات تلقيها أوراق ترشح لـ304 أشخاص
>
> جهانغيري: لا يمكن إطلاق وعود مستحيلة كاذبة للشعب

لاريجاني يهاجم رئيسي وروحاني

وكان لاريجاني هو المرشح البارز الثاني بعد رئيسي، الذي سجّل ترشحه في الداخلية الإيرانية، أمس السبت، قد أدلى بتصريحات بعد التسجيل انتقد فيها منافسيه بشكل غير مباشر. وقال لاريجاني، خلال مؤتمر صحافي، إن «الحكم الرشيد مرتبط برفع شعارات أقل، وعقلانية مؤثرة وقدرة تنفيذية قوية»، معرجاً على السياسة الخارجية الإيرانية. واعتبر أن حل مشاكل إيران الدولية «بحاجة إلى أشخاص مخضرمين لإخراج زمام شؤون الدبلوماسية من أيدي أصحاب الأفكار السيئة». وأوضح أنه «من السذاجة القول إن القضايا الأساسية للبلاد يمكن حلها عبر تصرفات استعراضية وشعبوية والمفاتيح السحرية والبهلوانية». وانتقد لاريجاني سياسات الرئيس حسن روحاني، الذي كان قد اختار «المفتاح» شعاراً لحملته الانتخابية، فضلاً عن أنه على الأغلب يقصد في حديثه عن الشعبوية والتصرفات الاستعراضية، الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، الذي ترشح بدوره للانتخابات المقبلة.

وأكد لاريجاني الذي يشغل منصب مستشار المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي أن «السياسة الخارجية يجب أن يكون هدفها تسهيل العلاقات الخارجية لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية»، متهماً جهات لم يسمها بـ«إخراج إدارة البلاد عن مسار الحكمة والعقل»، و«تحميل تكاليف كبيرة على الشعب والإضرار بالتلاحم الشعبي». وأوضح أن «من يعد بالجنة في هذه الظروف المعقدة للبلاد فهو يكذب، فالولاً يجب إطفاء جحيم الخلاف والتعنت والتطرف»، كما هاجم منافسيه بشكل غير مباشر، قائلاً إن «المجال الاقتصادي ليس المعسكر ولا المحكمة ليمكن إدارته من خلال إطلاق أوامر». وهنا يبدو أنه يقصد رئيس البرلمان الحالي محمد باقر قاليباف، وهو قيادي سابق بالحرس الثوري، بالإضافة إلى رئيسي.

إلا أن تصريحه هذا واجه رداً سريعاً، من القيادي السابق بالحرس الثوري الإيراني، سعيد محمد، الذي كان قد قدّم أوراق ترشحه الثلاثاء الماضي، وقال «لمن يُدين هويته إلى المعسكر والمحكمة أقول إنه اليوم ستكون بداية لنهاية الأرستقراطية العائلية»، وذلك في إشارة غير مباشرة إلى أسرة لاريجاني المتنفذة، حيث تقلد معظم أشقائه مناصب عليا بالبلاد، وما زال شقيقه أملي لاريجاني في السلطة، وهو رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الحالي برسم الخطوط العريضة للسياسات الإيرانية. ولم يسبق أن سجل تاريخ البلاد السياسي حضور عائلة متنفذة مثلها، ليتولى اثنان من أبنائها رئاسة سلطتين من السلطات الثلاث في الدولة في آن واحد ولعشر سنوات، أي التشريعية التي أمسك زمامها علي لاريجاني لـ12 عاماً، والقضائية التي ترأسها شقيقه العالم الديني صادق لاريجاني لعشر سنوات. غير أن نفوذ العائلة تراجع خلال السنوات الماضية. ودعا لاريجاني، في مؤتمره الصحافي، إلى «ألا تكون إدارة البلاد بيد المتطرفين والمسالمين»، مؤكداً أنه «لا ينبغي أن يتم إحداث مشكلة في كل يوم بالسياسة الخارجية». وبعد تسجيل ترشحه بوزارة الداخلية، نشر لاريجاني تغريدة لفت انتباه المراقبين، إذ كتب أن «الظروف الصعبة تتطلب قرارات شجاعة»، مرفقاً تغريدة بهاشتاغ «لا للمفتاح ولا للمطرقة»، وذلك في إشارة غير مباشرة إلى «مفتاح» روحاني و«المطرقة» رئيسي لكونه قاضياً رئيساً في السلطة القضائية.

جهانغيري «بديلاً» لظريف

وأعلن جهانغيري، نائب الرئيس الإيراني الحالي، أنه قرر الترشح بعد رفض وزير الخارجية محمد جواد ظريف دعوات الإصلاحيين للترشح. وقال إن «ظروفاً صعبة بانتظار الرئيس المقبل»، و«لا يمكن إطلاق وعود مستحيلة كاذبة للشعب». وأضاف «لحسن الحظ توفرت تمهيدات لإحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات، ليشكل ذلك مقدمة للانفراج في وضع البلاد ومعيشة المواطنين ولا ينبغي عرقلة هذا المسار». وعدّد التحديات والمشاكل التي تواجهها إيران، ومنها «البطالة والفقر والملامساواة المتزايدة وتعطيل الكثير من المشاغل، وتراجع مستمر في الاستثمارات والجفاف وأزمة المياه وتدمير البيئة وتراجع الثقة العامة بمؤسسات الحكم وتراجع الأمل بتأثير أصوات المواطنين، وارتفاع الفساد» وقضايا أخرى.

تقرير

رفض متصاعد للانتخابات جنوبي سورية
أم باطنة مهددة بالاجتياح

يبدو أن النظام على وشك اقتحام بلدة أم باطنة بريف القنيطرة لرفض عائلاتها الخضوع له، بينما يتصاعد الحراك ضد الانتخابات

امين العاصي

يتأرجح مصير بلدة أم باطنة في ريف القنيطرة، بجنوب سورية، ما بين الاجتياح من قبل قوات النظام، أو تهجير عائلات يرفض أبناؤها الانخراط في الخدمة العسكرية في هذه القوات، بينما تشهد محافظة درعا حراكاً شعبياً متصاعداً لمقاطعة الانتخابات الرئاسية التي يتجهز النظام السوري لإجرائها في 26 مايو/أيار الحالي.

وشهدت بلدة أم باطنة حركة نزوح في أيام عيد الفطر خشية قيام قوات النظام السوري باقتحامها، وفق مصادر محلية أشارت إلى أن مفاوضات بين أجهزة النظام الأمنية ووجهاء من هذه البلدة فشلت مجدداً. ويصرّ النظام على تهجير عائلات من البلدة إلى الشمال السوري، في تكرار لسيناريو اتبعه خلال العامين الأخيرين في المدن والبلدات التي ترفض الخضوع لسلطته الأمنية والعسكرية. في المقابل، تتمسك العائلات، والتي رفض شبانها الالتحاق بالخدمة العسكرية في قوات النظام، بالبقاء في منازلها، وهو ما يفتح الباب أمام اقتحام يخشى أن تتخلله عمليات انتقام وتصفية واسعة النطاق بحق المعارضين للنظام.

وذكر «تجمع أحرار حوران» أنّ العميد طلال العلي، المسؤول في فرع جهاز «الأمن العسكري» في القنيطرة، هدد أهالي أم باطنة مجدداً باقتحامها، في حال عدم قبول عشرة عائلات بالتهجير نحو الشمال السوري. وتؤكد مصادر محلية أنّ هناك دوراً لطهران في ما يجري في بلدة أم باطنة القريبة من حدود الجولان السوري المحتل، مشيرة إلى أن الجانب الإيراني يصرّ على تهجير كل الشبان الرافضين لسلطة النظام ليسهل بعد ذلك السيطرة على البلدة.

وكان النظام أبرم منتصف عام 2018 اتفاقات تسوية مع فصائل المعارضة السورية في محافظتي درعا والقنيطرة المتجاورتين، إلا أنّه لم يلتزم بهذه الاتفاقات. وباءت جهود النظام طيلة أكثر من عامين في فرض سيطرة كاملة على الجنوب السوري بالفشل، حيث لا تزال بلدات ومدن محافظة درعا تشهد عمليات شبه يومية ضد قوات النظام.

في غضون ذلك، تشهد بلدات ومدن درعا حراكاً شعبياً رافضاً لانتخابات النظام الرئاسية المقررة في 26 مايو الحالي. وانتشرت أخيراً عبارات على جدران في مدن وبلدات عدة في محافظة درعا، تدعو إلى مقاطعة هذه الانتخابات، وعدم انتخاب «الطاغية قاتل الأطفال»، في إشارة لبشار الأسد الذي وُصف في عبارة أخرى بـ«مجرم العصر» و«محبوب الصهاينة».

من جانبه، أشار الناشط الإعلامي أحمد المسالمة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ غالبية أهل الجنوب السوري «يعتبرون ما سيجري في 26 مايو تجديد بيعة لبشار الأسد وليس انتخابات»، مضيفاً: «هناك رفض شعبي كبير، ولن تكون هناك مشاركة في هذه المسرحية في أغلب مدن وبلدات وقرى الجنوب السوري، وخاصة في محافظة درعا». وأوضح أن التهديدات التي صدرت من فعاليات ثورية لمن يشارك أو يسهم في هذه الانتخابات «دفعت من كان ينوي المشاركة إلى التراجع»، مضيفاً: «كانت روسيا تحاول إخراج مسيرات تأييد شعبية في محافظة درعا لهذه الانتخابات، إلا أنها فشلت في ذلك».

وتابع: «ارتفاع وتيرة الفلتان الأمني والتظاهرات ونقاط الاحتجاج والعبارات والملصقات على الجدران وعمليات الاغتيال المستمرة، أدت إلى عدم استقرار كاف في محافظة درعا بسمح بإجراء الانتخابات كما كان يخطط النظام وروسيا وإيران». وأوضح المسالمة أنه «في بعض البلدات التي لم تخرج عن سيطرة النظام على مدى سنوات الثورة، مثل الصنمين وإزرع وحباب، هناك حراك مؤيد لهذه الانتخابات»، مضيفاً: «يحاول النظام تقديم المغريات لعدد كبير من قرى وبلدات محافظة درعا من خلال تقديم الخدمات وتوفير المواد الغذائية مقابل المشاركة في الانتخابات، إلا أن الفعاليات الشعبية والوجهاء يرفضون ذلك بالمطلق».

من جانبه، اعتبر الصحافي محمد العويد، وهو من أبناء محافظة درعا، أن النظام السوري «سيحرص على إجراء الانتخابات ووضع الصناديق في مركز مدينة درعا، وفي بعض البلدات التي يسيطر عليها بقوة السلاح»، موضحاً أن «ريف درعا الغربي الذي يضم بلدات عدة منها طفس، تل شهاب، المزيريب، اليادودة، لن يشهد أي نشاط انتخابي». كما أوضح أن ريف درعا الشرقي ومركزه مدينة بصرى الشام «لن يشهد هو الآخر أي نشاط، وكذلك الحال في حي درعا البلد القريب من مركز مدينة درعا مركز المحافظة». وبيّن العويد أن «قوات النظام تسيطر على الجانب الأكبر من ريف درعا الشمالي القريب من العاصمة دمشق، وبالتالي ستوضع صناديق الانتخاب في بلدات هذا الريف ومنها الصنمين وإزرع ونوى».

> يصر النظام على تهجير عائلات من أم باطنة للشمال السوري
>
> عبارات على جدران في درعا تدعو إلى مقاطعة الانتخابات

على صعيد آخر، يواصل الجانب الروسي حملته الجوية على تنظيم «داعش» على امتداد البادية السورية، حيث شنت مقاتلات روسية عشرات الغارات على فلول التنظيم خلال اليومين الأخيرين، في محاولة جديدة للحد من العمليات التي يقوم بها ضد قوات النظام والمليشيات الإيرانية. ووفق مصادر متقاطعة، فإن الغارات الجوية شملت محيط جبل البشري، عند الحدود الإدارية بين الرقة ودير الزور، ومحاور في ريف حماة الشرقي ولا سيما محيط قرية إثريا، إضافة إلى بادية حمص الشرقية.

باءت جهود النظام لفرض سيطرته الكاملة على الجنوب السوري بالفشل (يوسف كرواشان/فرانس برس)

شرق غرب

إثيوبيا ترجئ الانتخابات لأجل غير محدد

أعلنت رئيسة اللجنة الانتخابية في إثيوبيا بيروتكان ميديسكا، أمس السبت، أنه سيكون من المستحيل إجراء الانتخابات التي كانت مقررة في الخامس من يونيو/ حزيران المقبل، والتي كانت مخصصة لاختيار أعضاء البرلمان الوطني والبرلمانات المحلية في الأقاليم. وبررت القرار بتزايد المشكلات اللوجستية، قائلة: «لا يمكننا تحديد الموعد (الجديد) لأنه يتعين على اللجنة درس الآراء التي تلقتها من الأحزاب».
(فرانس برس)

... وتعلن تدمير قوة مقاتلة آتية من السودان

أعلن الجيش الإثيوبي أنه تم «تدمير» مجموعة كبيرة من المقاتلين، يشتبه بأنهم ينتمون إلى الحزب الحاكم سابقاً لإقليم تيغراي المضطرب، أثناء محاولتهم دخول البلاد من السودان المجاور. وأفاد العميد الركن تيسفاي ياليو، في تصريحات لـ«هيئة فانا للبث» الرسمية، أول من أمس الجمعة، بأن قوة تضم 320 عنصراً حاولت دخول إثيوبيا عبر بلدة حميرة في شمال تيغراي. وأضاف «قضى بعضهم على الطريق نتيجة العطش والقي القبض على قسم منهم بينما قضى الجيش على أولئك الذين رفضوا الاستسلام».
(فرانس برس)

الكونغو الديمقراطية: الإعدام لمشاركين باعمال عنف

حُكم، أمس السبت، على ثلاثين شخصاً بالإعدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمشاركتهم في أعمال عنف ضد الشرطة يوم الخميس في العاصمة كينشاسا. وصدر الحكم في ختام محاكمة علنية بدأت أول من أمس الجمعة. وكانت اندلعت صدامات عنيفة يوم الخميس الماضي بين المصلين المسلمين الساعين للوصول إلى ملعب الشهداء، أبرز ملاعب العاصمة، لحضور صلاة عيد الفطر. واعتدى المحتجون على رجال الشرطة. وأشار تقرير رسمي أولي إلى مقتل شرطي فيما أصيب 47 شرطياً، 9 منهم في حالة حرجة.
(فرانس برس)

تدريبات عسكرية فرنسية اميركية يابانية

تتواصل منذ الثلاثاء الماضي

المناورات العسكرية المشتركة بين القوات الاميركية والفرنسية اليابانية التي أطلق عليها اسم «أيه أر سي 21». وتجرى التدريبات الأولى من نوعها بين الدول الثلاث، في اليابان، وتتضمن مناورات مشتركة للدفاع عن جزيرة نائية من أي غزو. وتأتي في إطار سعي اليابان لتعزيز العلاقات العسكرية، وسط تزايد النفوذ الصيني في المنطقة.
(أسوشييتد برس)

مقتل قيادي منشق عن «طالبان»

قتل القيادي السابق في حركة طالبان، الملا عبد المنان نيازي، أمس السبت، بعد أن أصيب بجروح خطيرة في هجوم مسلح نفذه مجهولون الثلاثاء الماضي في إقليم هرات غرب أفغانستان. ونيازي، الذي انشق عن الحركة في عام 2015، هو متحدث سابق باسم حركة طالبان، ويعد من رفاق مؤسس الحركة الملا عمر مجاهد.
(العربي الجديد)

الحدث

ميانمار: اشتباكات مسلحة بين الجيش والمعارضين للانقلاب

تواصل ميانمار، منذ الانقلاب العسكري في الأول من فبراير/شباط الماضي، انحدارها إلى حرب أهلية، مع اتساع نطاق المواجهات مع المعارضين للعسكر، إذ تدور معارك بين قوات الجيش ومليشيا محلية في بلدة ميندات شمال غرب البلاد، وذلك بعد اشتباكات مع مجموعات عرقية في مناطق أخرى من البلاد.

وفيما أدى استخدام المجلس العسكري القوة المميتة في تفريق الاحتجاجات إلى التقليل من نسبة المشاركة في التجمعات السلمية في مدن وبلدات ميانمار، فإن بعض مجموعات المتظاهرين شرعت في الدفاع المسلح عن النفس، في كثير من الأحيان ببنادق خرطوش وصيد وقنابل يدوية وأخرى بدائية الصنع فقط.

وقال سكان إن جيش ميانمار خاض قتالاً مع مقاتلين من مليشيا محلية في بلدة ميندات بشمال غرب البلاد، أمس السبت، في محاولة لإخماد تمرد معارض للمجلس العسكري الحاكم الذي استولى على السلطة في فبراير الماضي. ويسلط القتال في ميندات بولاية تشين الضوء على الفوضى المتزايدة في ميانمار، مع سعي الجيش لفرض سلطته في وجه احتجاجات يومية وإضرابات وهجمات تخريبية بعد الإطاحة بالزعيمة المنتخبة أونغ سان سو تشي. وكان المجلس العسكري فرض الأحكام العرفية في ميندات الخميس الماضي، ثم كثف هجماته على من يصفهم بأنهم «إرهابيون مسلحون». وأوضح مسلحين» في شن هجمات على مركز للشرطة وبنك، وسط تصاعد القتال بين الجيش والمتمردين في المناطق الحدودية. وذكرت وكالة أنباء ميانمار الحكومية أن الاضطرابات التي شهدتها بلدة ميندات، الأربعاء والخميس الماضيين، تضمنت قيام نحو 100 شخص باستخدام بنادق محلية الصنع لمهاجمة مركز للشرطة، واستهداف بنك ميانمار الاقتصادي، مضيفة أن قوات الأمن صدت الهجوم دون وقوع إصابات.

وذكرت جماعة معنية بحقوق الإنسان في ميانمار أن قوات الأمن التابعة للمجلس العسكري قتلت 788 شخصاً في إطار إجراءات لقمع الاحتجاجات الرافضة لحكم الانقلابيين. ويفرض الجيش، الذي ينفي سقوط هذا العدد من الضحايا، قيوداً صارمة على وسائل الإعلام والمعلومات والإنترنت.

من جهته، أعلن المتحدث باسم المجلس العسكري الحاكم في ميانمار زاو مين تون، أمس السبت، أن 63 شخصاً قتلوا في هجمات «إرهابية» شنها مناهضون للمجلس في الآونة الأخيرة، من دون تحديد الأماكن التي قتلوا فيها. وقال، في مؤتمر صحافي، إن «الإرهابيين يزرعون القنابل في الأماكن العامة، وهناك بعض الإصابات بين الناس». وناشد المواطنين الإبلاغ بأي معلومات عن المهاجمين.

وكانت بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى ميانمار كريستين شرانر بورغنر التقت رئيس وزراء تايلاند برايوت تشان أوتشا، أول من أمس الجمعة، في محاولة جديدة لإنهاء العنف في البلاد. وذكر مكتب تشان أوتشا، في بيان، إن بورغنر أبلغت رئيس الوزراء في بانكوك أنها تأمل في أن تجد تايلاند طرقاً للعمل مع جيش ميانمار لتخفيف الاضطرابات. وأوضح البيان أن تشان أوتشا قال للمبعوثة الأممية، إن حكومته مستعدة للاستماع وتبادل المعلومات وهو ما قد يكون مفيداً. كما تمت مناقشة قضية تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين، بما في ذلك أولئك الذين يفرون عبر الحدود إلى تايلاند بحثاً عن ملاذ آمن. يشار إلى أن برايوت، قائد جيش تايلاند السابق، والذي تولى السلطة هو الآخر بعد الإطاحة بحكومة مدنية منتخبة، تربطه علاقة وثيقة برئيس الحكومة العسكرية في ميانمار، الجنرال مين اونغ هلينغ.

وكانت بورغنر قالت أخيراً إنها تخطط للبقاء في المنطقة في الأسابيع المقبلة، والبقاء على اتصال وثيق مع قادة رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان) التي تضم عشر دول، لدعم «التنفيذ الشامل لاتفاق النقاط الخمس» بشأن أزمة ميانمار «في التوقيت المناسب». ويدعو ذلك الاتفاق إلى الوقف الفوري للعنف، وحوار بين جميع الأطراف المعنية، وأن يقود جهود الوساطة في ذلك الحوار مبعوث خاص من «آسيان»، وتقديم المساعدة الإنسانية عبر قنوات الرابطة، وزيارة المبعوث الخاص إلى ميانمار للقاء جميع الأطراف المعنية.
(رويترز، أسوشييتد برس)

> أحد سكان ميندات: نعيش كابوساً والبلدة ساحة حرب حرفياً

سكان، بحثوا عن ملجأ للاحتماء به في البلدة، أن القتال استعر أمس السبت. وقال أحدهم «هناك جنود في كل مكان». وأظهر مقطع صوره ساكن في البلدة، ونشره على وسائل التواصل الاجتماعي، مروحية هجومية تطلق صاروخاً. ولم يتّسن لوكالة «رويترز» التحقق من المقطع المصور. وقال ساكن، لم يذكر من اسمه سوى مانغ لـ«رويترز» من البلدة، «نعيش كابوساً. ميندات ساحة حرب حرفياً». وأضاف «يستخدمون المدفعية الثقيلة وقذائف الهاون ضدنا. لا يمكننا محاربة هذا، ونحن نستنفد معظم ذخيرتنا ونخاطر بكل شيء. أعتقد أننا قد نتعرض لمذبحة. نحاول قدر المستطاع الدفاع عن أنفسنا لكننا قد لا نصمد كثيراً».

وكانت وسائل الإعلام الرسمية في ميانمار ذكرت، أول من أمس الجمعة، أن المجلس العسكري الحاكم أعلن الأحكام العرفية في ميندات بعد أن أنحى باللوم على «إرهابيين

متابعة

محتجو العراق ينظمون صفوفهم

بغداد ـ **اكثم سيف الدين**

تُعدّ قوى ساحات التظاهر العراقية لعقد مؤتمر جديد، تعهد من خلاله تنظيم صفوفها، وتضع خريطة طريق للمرحلة المقبلة، وتحديد موقفها إزاء العملية السياسية والانتخابات التي ستجرى في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، خصوصاً بعد عودة التظاهرات إلى جنوب البلاد، جراء اغتيال رئيس تنسيقية تظاهرات كربلاء، إيهاب الوزني، أخيراً. ووفقاً لمعلومات تداولتها وكالات أنباء عراقية محلية، فإن «المؤتمر يهدف أولاً إلى إعادة تنظيم الحركة الاحتجاجية في العراق، والاستعداد للمرحلة المقبلة، في ظل التصعيد في عمليات الاستهداف التي تطاول الناشطين. كما سيحدد المؤتمر موقف ثورة تشرين إزاء العملية السياسية والانتخابات». وقال الناشط المدني صلاح البهادلي، لـ«العربي الجديد»، إن «تنسيقيات تظاهرات المحافظات تجري مباحثات واتصالات بشأن عقد المؤتمر، والذي ستصدر عنه مخرجات مهمة تحدّد خريطة طريق احتجاجات تشرين». وبيّن أن «جميع الطروحات الحالية تدفع باتجاه عملية تنظيم ساحات التظاهر مجدداً، وتنسيق الحركة الاحتجاجية». وأشار إلى أن «المؤتمر سيحدّد أيضاً موقفاً حاسماً إزاء الانتخابات المقبلة، وعمليات الاغتيال التي قد يتم تدويلها، كون الحكومة لم يكن لها موقف واضح إزاء ذلك، بل اكتفت بالمماطلة والتسويف».

عادت التظاهرات بعد اغتيال الوزني (محمد صواف/فرانس برس)

رصد

مئات المعتقلين في تظاهرات الحراك

الأحزاب الجزائرية تندد بالقمع

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

دانت أحزاب جزائرية حملة الاعتقالات التي طاولت نشطاء سياسيين ومواطنين وصحافيين، خلال تظاهرات الحراك الشعبي، أول من أمس الجمعة في العاصمة وعدد من المدن الجزائرية، بلغ عددهم أكثر من 900 معتقل. وشملت التوقيفات رؤساء أحزاب كمحسن بلعباس وهو رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ورئيس الحركة الديمقراطية الاجتماعية فتحي غراس، والسكرتير السابق للقوى الاشتراكية علي العسكري.

وندد جبهة القوى الاشتراكية، كبرى أحزاب المعارضة في الجزائر، ليل الجمعة - السبت، بحملة الاعتقالات الواسعة. وعبّرت الجبهة عن بالغ «أسفها للجوء السلطة إلى القمع، بالإضافة إلى ترجيح التعامل الأمني المكثف في مواجهة المطالب الشعبية»، معتبرة أن «حقوق الشعب الجزائري في التظاهر السلمي والتنظيم وحرية التعبير هي حقوق مكفولة دستورياً».

واستغرب بيان جبهة القوى الاشتراكية «استمرار السلطة في تغليب الحل الأمني لملازمة الوطنية». وأشارت إلى أن الحل الأمني والتصعيد «من شأنهما أن يزيدا من حالة الاحتقان الشعبية، ويعززا فرضيات المواجهة، ويغذيا أصوات التطرف والتعصب، وهو الأمر الذي لن يخدم إطلاقاً مطالب دولة الحق والقانون». وجددت الجبهة، وهي من بين الأحزاب التي أعلنت عدم مشاركتها في الانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة في 12 يونيو/حزيران المقبل، دعوتها إلى «إطلاق حوار وطني شامل يجمع كل القوى الحية للبلاد، تسبقه إجراءات تهدئة ملموسة واحتكام للعقل، ما يمهد لخريطة طريق سياسية تكون مخرجاً معقولاً لأزمة سياسية متعددة الأبعاد التي تعاني منها بلادنا».

وفي السياق نفسه، استغرب رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، محسن بلعباس، توقيفه من قبل الشرطة رفقة المتحدث باسم الحزب عثمان معزوز، بينما كانا وحيدين يسيران في الشارع. وروى ما حدث معه قائلاً: «حاصرنا سبعة من رجال الشرطة بالزي المدني، أحدهم طلب وثائق هويتي، على الرغم من أن رفيقه الشرطي نادى عليّ باسمي، وأبلغنا أنه تلقى أوامر بتوقيفنا، وهذا التوقيف تعسفي وغير قانوني».

بدوره، دان رئيس الحركة الديمقراطية الاجتماعية فتحي غراس، في منشور، ما وصفه «بإنزال أمني رهيب» تم الجمعة. ولفت غراس، والذي كان من بين المعتقلين في تظاهرات الجمعة برفقة عدد من قيادات حزبه قبل أن يطلق سراحهم بعد ساعات، إلى أن السلطة لم تعد قادرة على تحمل منسوب التحول السياسي الذي ينتجه الحراك الثوري.

هل حان وقت قلق دول الجوار؟

الهجمات بالطائرات المسيرة في العراق

أثار استخدام الفصائل المسلحة الحليفة لطهران في العراق، الطائرات المسيّرة المفخخة أخيراً في استهدافها لقواعد أميركية، القلق من تطور هذا الأسلوب من الهجمات

عثمان المختار

دخلت الطائرات المسيّرة المفخخة في العراق أخيراً، على خط مواجهة الفصائل المسلحة الحليفة لطهران، للوجود الأميركي في البلاد، وذلك بعد نحو 17 شهراً من اقتصار الهجمات التي تستهدف المعسكرات والقواعد المستضيفة للقوات الأميركية وقوات التحالف الدولي شمال ووسط وغربي العراق، على صواريخ الكاتيوشا من طراز 107 محدودة التأثير، و«غراد» الروسية.

وشهد مطار أربيل الدولي شمال العراق، وقاعدة «عين الأسد» بمحافظة الأنبار غربي البلاد على التوالي، هجمات بواسطة طائرات مسيّرة مفخخة، في 15 إبريل/نيسان الماضي، و8 مايو/أيار الحالي، تسببت بخسائر محدودة في ملحق للقوات الأميركية داخل مطار أربيل، في حين كان الحال أقل وطأة في قاعدة «عين الأسد»، إذ أدى الهجوم إلى ضرر محدود في قاعة فارغة تقع على مقربة من مدرج للمروحيات جنوبي القاعدة، بحسب ما كشفته مصادر عسكرية رفيعة في بغداد، لـ«العربي الجديد». وقالت المصادر إنّ فريقاً من التحالف الدولي وقيادة العمليات المشتركة يجري تحقيقاً موسعاً في الهجومين من خلال فحص أجزاء من الطائرتين اللتين يظهر أنهما من نوع ثابت الجناح، وجرى تطويرهما محلياً ورفع أجزاء منهما لتتمكنا من حمل شحنات متفجرة تزيد عن 10 كيلوغرامات في كل واحدة، فضلاً عن أنهما مزودتان بجهاز توجيه نحو الهدف.

وتتعامل بغداد والتحالف الدولي بقيادة واشنطن بقلق بالغ مع دخول الطائرات المفخخة على خط المواجهة لأسباب عدة؛ أولها أنّ منظومات صد الصواريخ (C-RAM)، التي وفرتها القوات الأميركية في سفارتها بالمنطقة الخضراء ومعسكر فيكتوريا قرب مطار بغداد الدولي، فضلاً عن قاعدتي أربيل و«عين الأسد»، غير قادرة على التعامل مع هذا النوع من الهجمات، إذ فشلت في مواجهة الهجومين الأخيرين في أربيل و«عين الأسد». كما أنّ دخول هذا السلاح يجعل من مسألة التحصينات الأمنية لتلك القواعد، غير مجدية بسبب مدى الطائرات الذي يمكن أن يصل لأكثر من 40 كيلومتراً وبواقع رحلة ذهاب باتجاه الهدف.

في السياق، كشف مسؤول عسكري رفيع في بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن تحقيق واسع لقوات التحالف الدولي بمشاركة لجهاز أمني عراقي، في مصدر تلك الطائرات والجهات التي تقف خلفها. وقال المسؤول، وهو جنرال برتبة عميد في مديرية الاستخبارات العسكرية بوزارة الدفاع، إن «الهجومين على قاعدتي أربيل وعين الأسد، نُفذا بواسطة طائرتين من الطراز نفسه، وقد جرى العثور على أجزاء منهما». وأوضح أنّ «التحقيقات تشير إلى أنّ الطائرتين المفخختين ثابتتي الجناح من مادة الفايبر كلاس الخفيف، وتعملان بمُحرك شحن كهربائي، وتم تزويدهما بجهاز (GPS) وكارت تحكم عن بعد، وهما قادرتان على حمل أوزان تصل إلى 8 كيلوغرامات من مادة السي فور الخفيفة شديدة التفجير».

وكشف المسؤول، الذي طلب عدم كشف هويته، أنّ «هذا النوع من الطائرات متوفر لدى فصائل محددة في العراق، أبرزها عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله وحركة النجباء ومنظمة بدر، وسبق أن استخدمته في الموصل وبيجي خلال معارك عام 2015 و2016، إبان استعادة المدن من سيطرة تنظيم داعش، ويُعتقد أن هذه الفصائل مستمرة في تطوير هذا النوع من الطائرات في مواقع محصنة تابعة لها».

وحول الخطوة التالية بعد التحقيق الذي يجريه التحالف، قال المسؤول إنه لا يستبعد أن «تضع الولايات المتحدة المواقع المرجح أنها تتولى عملية تطوير وصناعة مثل هذه الطائرات، ضمن الأهداف التي قد تستهدفها في المستقبل في حال تكرار مثل هذه الهجمات»، متحدثاً عن «قلق من أن تكون تلك الفصائل حصلت أو بصدد الحصول على طائرات مسيرة تعمل بمحركات الوقود، كونها أكثر قدرة على الطيران لمسافات أبعد، وأيضاً أكثر قدرة على حمل أوزان متفجرات من طائرات الشحن الكهربائي».

يجري التحالف الدولي تحقيقاً بهجومي أربيل وعين الأسد (مرتضى السوداني/الأناضول)

> تطوير الطائرات المسيّرة يتم في مواقع محصنة للفصائل

والأحد الماضي، كشفت قيادة العمليات العراقية المشتركة، عما وصفته بـ«جهد جديد لمنع تكرار استهداف المنشآت والمواقع الحيوية بالطائرات المسيّرة المفخخة»، وفقاً لبيان نقلته وكالة الأنباء العراقية «واع»، قال فيه المتحدث باسم القيادة، اللواء تحسين الخفاجي، إنّ «هناك عملاً أمنياً بدأت به قيادة العمليات المشتركة مع تطور استخدام أسلوب الطائرات المفخخة». وأوضح أن «هذا العمل يتضمن تطوير قدرات وإمكانيات الجهد الفني الذي تقوم به القوات الأمنية، خصوصاً الأطواق الأمنية المحيطة بالأهداف الحيوية». وأضاف أنّ «استخدام أسلوب الطائرات المفخخة، وإرسال هذه الطائرات إلى أهداف حيوية مهمة هو تطور جديد، ولكن هناك ما يقابل هذا التطور، وهو استخدام جهد فني كبير في الاستفادة والعمل على دخول الذبذبات أو الطيف الكهرومغناطيسي وكذلك الفضاء السيبراني الخاص بالموجات التي تستخدمها مثل هذه الطائرات». وتابع أن «هناك تنسيقاً وتعاوناً مع التحالف الدولي لمعرفة كيفية وصول الطائرة المفخخة إلى قاعدة عين الأسد»، لافتاً إلى «أننا مستمرون في ملاحقة ومطاردة كل من يقوم بهذه الأعمال».

من جهته، قال الخبير في الشأن العسكري العراقي، والباحث في «مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية»، حاتم الفلاحي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ «بدء استخدام الجماعات المسلحة الحليفة لطهران الطائرات المسيرة، يُدخل البلاد في مرحلة جديدة». وأضاف: «لا شك، نحن أمام مرحلة جديدة من التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة وشركائها من جهة، والمليشيات وإيران من جهة ثانية. كما أنّ هناك تقييما أميركيا واضحا لهذه الخطورة، عندما أكد (قائد القيادة المركزية الأميركية) الجنرال كينيث ماكنزي، في وقت سابق، بأنّ الطائرات المسيرة باتت تهديداً للقوات الأميركية وشركائها في المنطقة».

وأوضح الفلاحي أنّ «خطورة هذه الهجمات تأتي من أسباب متعددة، أولها أنّ هذه الطائرات صغيرة الحجم وصعبة الكشف من قبل أجهزة الرادار، وبطيران منخفض تصل إلى الأهداف، وتفشل منظومات الصواريخ في ردعها، إضافة إلى إمكانية إطلاقها بسهولة من أي مكان من دون الحاجة لقواعد إطلاق أو منصات على غرار الصواريخ». وتابع: «الأسلوب الجديد الذي تتعامل به المليشيات سواء في العراق أو اليمن، هو اعتماد الطائرات المفخخة التي تنفجر بالاصطدام، لذا نحن الآن أمام هجمات عالية الخطورة بالنسبة للقوات الأميركية في العراق، أو حتى ضد أهداف في الجوار العراقي، وتبدو التسريبات بأنّ قسما من الهجمات التي استهدفت الأراضي السعودية في الأشهر الأخيرة، كانت من داخل العراق منطقية يوماً بعد آخر».

ولفت الفلاحي إلى أنّ «منشأ هذه الطائرات إيران، ويمكن أن تكون قد خضعت لبعض التعديلات في معسكرات المليشيات داخل العراق، لكن في النهاية هذه التعديلات يشرف عليها أيضاً خبراء إيرانيون في تطوير ترسانة الفصائل المسلحة، وبالتالي البنية الأساسية للطائرات إيرانية وهو أمر واضح». واعتبر أنّ «قوى اللا دولة في العراق، لم يعد خطرها مقتصراً على العراق ومؤسساته وتطلعات مواطنيه نحو بلد مستقر وآمن، بل باتت تشكل خطراً أيضاً على دول المنطقة، خصوصاً المجاورة مثل السعودية، في ظلّ تصاعد قوتها العسكرية يوماً بعد آخر بدعم إيراني»، مشيراً إلى أنّ «الأميركيين باتوا عاجزين عن حماية قواعدهم في العراق من تلك المسيرات».

وفي وقت سابق، قال النائب كريم البلداوي، عضو تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي» في البرلمان العراقي، إنّ «استخدام الطيران المسيّر في استهداف القواعد هو رد فعل على فعل، خصوصاً مع استمرار الاستفزازات التي تقوم بها الولايات المتحدة، والتدخل السافر في الشأن العراقي من قبل سفارة واشنطن في بغداد، ولهذا مبدأ المواجهة أصبح مفتوحاً على مصراعيه».

لكن ضابطاً في قيادة عمليات الأنبار، قال لـ«العربي الجديد»، إنّ «الطائرات الحالية المستخدمة ما زالت غير واسعة التأثير، وقطرها التدميري محدود، خصوصاً أن المستهدف قواعد عسكرية، وليس مخازن سلاح أو منشآت تحوي مواد قابلة للاشتعال والتدمير». وأضاف: «هناك مخاوف من وجود طائرات مسيّرة بمحركات الوقود بأسطوانة واحدة أو اثنتين، على غرار تلك الموجودة في اليمن، فهذه لن تشكّل تهديداً على القواعد والمنشآت العسكرية داخل العراق فقط، بل حتى على مستوى دول مجاورة للعراق، وتحديداً السعودية، لأنّ مداها سيكون أطول وأخطر وأكثر تدميراً».